

عَبْدُكَ الْخَائِي

بقلم

لورد کرومر

---

بَعْدَ مَجْلَدِ مَحَلِّ طَبْعَةِ بَقِيَّةِ











نور دکر و سر



عَبْدُكَ الْكَافِي

بقلم

لورد کرومر

---

مطبعة محمد علي محمد علي

## كلمة المغرب

امانة أوديتها : لا زيادة ولا نقص . هكذا كتب المؤلف وهكذا ترجمت .  
فاذا كان للنقد موضع في حسن الأسلوب وصحة الافادة فما للنقد موضع  
في امانة الرواية وضبط الترجمة .

غير اني زينت هذا الكتاب بصور لا أثر لها في الاصل الا انك ايزي  
وذلك لعلاقتها بفصول الكتاب . أردت ذلك زيادة في افادة القراء

فؤاد

## مقدمة

جئت في كتابي « مصر الحديثة » الذي طبع في ربيع عام ١٩٠٨ على تاريخ الإصلاح في القطر المصري حتى شهر مايو سنة ١٩٠٧ أي حتى تاريخ مغادرتي تلك البلاد . غير ان تفاصيل الحوادث السياسية المصرية البهجة أي التي لا دخل لحوادث السودان فيها لم تعد وفاة توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢

و كنت عند طبع كتابي قد أعدت تفصيلاً وافياً للحوادث التي وقعت بعد ارتقاء عباس الثاني الخديوية المصرية بوقت قصير الا اني لم أر من الصواب البحث علانية في تاريخ مصر في ذلك العهد لاسباب لا تحبني على من له أقل الملم بالشؤون المصرية

أما الآن فقد زالت تلك الاسباب التي كانت تحول دون نشر ما طويته . انه بالنظر الى الاحوال الاستثنائية التي كانت تحكم فيها مصر منذ عام ١٨٨٢ لم تكن مندوحة عن أن يكون لاخلق الحاكم وميوله الشخصية بعض التأثير في سير الادارة والسياسة العامة التي تتبعها بريطانيا العظمى وكلاؤها المفوضون فاذا لم يكن ذلك التأثير ذا فعل نافذ فانه كان خطيراً . وقد كان معظم ما وصل حتى الآن الى مسامع العموم سواء كان عن أعمال عباس الثاني أو أخلاقه ناقصاً أو محرفاً وذلك اما لتشيع سياسي وهو

سبب سهل الإدراك عندما يكون ذلك التشيع ناتجاً في أكثر الأحيان عن خطأ في معرفة ما هو صالح لمصر . وأما مجرد الطمع بالريح الشخصي وهذا السبب أقل استحقاقاً للعذر من الأول . إلا أنه في أغلب الأحيان يكون الخطأ ناشئاً عن قلة المعلومات الصحيحة التي يوثق بها لتبنى عليها الآراء المستقلة

ويمجوز أن يقال بالاجمال ان أبناء وطني الذين هم بوجه عام سلايموالنية وفي بعض الأحيان سيريمو التصديق بلا داع ولا سبب كانوا الى عهد قريب يميلون الى أن ينظروا الى الاعذار التي يبيدها لهم عن أعمال عباس الثاني أصحاب المصالح الشخصية أو قليلو الاختبار أو رجال السياسة المخدوعون فينظرون اليها بعين الرضاء ويقبلونها

ان الاسباب التي كانت تدعو منذ سبع سنوات الى الصمت والتكتم في هذا الموضوع لا وجود لها الان . على أنه من المرجح - ولو أنه غير محقق - ان عباس الثاني لو ظل يدس الدسائس في الظلام للانكيز مسدلاً حجاباً من البراعة والرصانة على كرهه المتناهي لهم لبقى خديويًا على مصر الى يوم وفاته

الا أنه قد فضل أن ينضم الى أعداء بريطانيا العظمى معتقداً على الأرجح أنه قد انضم الى الفريق الذي سينال النصر النهائي في الحرب الحاضرة . فانتحر باتباعه هذا الطريق انتحاراً سياسياً ولذلك لم يبق الان سبب يمنع من رواية الحوادث التي تلت جلوسه



وانى لامل ان هذه الرواية تثبت اعتقاد الشعب البريطانى بان حكومة  
جلالة الملك لم تعمل بمخلف حاكم مصر السابق عملا عادلا فقط بل سلكت  
افضل سلوك فى مصلحة الشعب المصرى

وعلى ذلك فان هذا الكتاب يبحث فى فصل صغير من التاريخ المصرى  
ولم أحاول ان اكتب تفصيلا وافيا للحوادث التى وقعت فى مصر بعد عام  
١٩٠٧ فانى أرجو ان تاريخ هذه الحوادث يكتبه شخص كفوء فى حينه  
اما انا فليس لدى المواد اللازمة التى تمكننى ان اكتب بصورة اكون انا  
راضيا عنها ويكون بها فائدة للقراء . على ان ذلك لا يمنعنى من ان اذكر  
باختصار تام فكري الخاص بشأن أهم ما مر بمصر من الادوار المختلفة فى  
السنين الثماني الاخيرة

ان صديقى العزيز السير الدون غورست الذى كنت احفظ له أعظم  
اعتبار واحترام مؤسسين على عشرة طويلة متينة خلقتنى فى أخرج الاوقات  
فى منصبى الذى صرفت فيه اربعة وعشرين عاما

ولقد كان للحزب الوطنى فى مصر - مع انه كما كنت اعتقد دائما  
وكما ثبت فيما بعد لا يعبر عن آراء المصريين ومضالهم الحقيقية - شأن يذكر  
فى ميدان السياسة المصرية لانه كان يبدو لعين الناظر عرضا كأنه ذو نفوذ  
وساطان وأهمية هو بالحقيقة لا يملك شيئا منها

الا انه فى ذلك الوقت تولت زمام الاحكام فى انكلترا هيئة متطرفة  
تعصدها أغلبية كبيرة فى البرلمان وكان جو السياسة البريطانية مملوءا بالاراء



والاماني الديموقراطية . وكان بعض هذه الاماني مثل « مشروع معاش كبار السن » جديراً بالاعتبار والعطف غير ان سواه كان لاسباب عديدة خارجا عن حدود السياسة العمالية وبمعناه - كالزام الحكومات باتباع خطة تخفيض التسامح حتى تتوصل بذلك الى ضمان السلم - كان خيالاً بكائيه ولا يدور في خلد احد انفاذه سوى الذين يسكنون في غمامة سياسية

وكان من هذه الاماني الخيالية الاعتقاد بوجوب الاسراع في توسيع النظمات الغربية في البلدان الشرقية واتحدت ظروف عديدة جعلت عمل هذه التجربة في مصر امراً لا بد منه . لان كثيرين من السياسيين أصحاب النفوذ حصلوا على معلوماتهم عن الشؤون المصرية من وراء زيارة قصيرة لتلك البلاد . وكذلك قسم من الصحافة الانكليزية روج فكرة وجوب تعديل النظمات المصرية على متوال التوسيع في الحرية وعلى انه يجب ان يعطي المصريون نصيباً اوفر في حكم بلادهم وحكموا بأن التمايم في مصر لم يكن ياتفت اليه الانفقات الواجب . ثم جاءت حادثة دنشواي الموجبة للاسف التي كانت نتيجتها على بعض المهتمين باحكام - وان لم تكن غير عادلة - الا اني اعترف الآن بانها كانت في منتهى الصرامة . فتناولها خصوم الهيئة الحاكمة في ذلك الوقت وصوروا الروح العامة التي كان الحكم في مصر يسير بموجبها تصويراً لا ينطبق على الحقيقة

ثم ان الحوادث التي وقعت في ذلك الحين في تركيا والمعجم اثارت حماسة الاحرار البريطانيين وخيل في لحظة ان الشرق قد استفاق من رفاقه



وان آراء الشرقيين قد طرأ عليها تغيير حقيقى طبيعى وان هاتين الدولتين قد دخلتا فى الطريق التى تقود الى الحكومة الدستورية الا كيدة . فقالوا فى نفوسهم هل يجوز لا نكلا ترا الحرة ان تحرم المصريين من هذه الامتيازات التى قد نالها اخوانهم المسلمون فى البلاد الاخرى لانفسهم

اما انا فادركت ان الشؤون المصرية قد دخلت فى طور جديد بعد زوال العسر المالى الذى كان يحيق بها فى اوائل سنى الاحتلال وبعد ان ازال الاتفاق الانكليزى الفرنسى عام ١٩٠٤ كثيرا من العراقيل السياسية التى كانت تخرج مركزها وقدرت انه لا بد من احداث بعض التغيير بعد تركى البلاد . وهذا هو السبب الوحيد الذى من اجله قات فى خطاب القيت على جمع غفير فى الاوبرا بالقاهرة يوم ٧ مايو عندما اشبرت الى منتقدى سياستى من الانكليز ما يأتى :

« ان الخلاف الذى يفتنا لم يكن خلافاً فى المبدأ بل فى درجة ذلك المبدأ . فهم يريدون ان يسيروا ركضاً . وأنا ارى ان الجلب هو افضل السير الذى يؤدى الى تقدم مصالح هذه البلاد . ان السير على مهل هو الخطوة التى افادتنا كثيراً فى الماضى وأنا أقول بوجوب الاستمرار فى السير عليها فلا تخفها لدرجة المشى المعتاد ولا تسرع لدرجة العدو واعتقادى الثابت هو انه اذا حصل تعديل كبير فى طريقة السير ونوع الخطوة التى تسير عليها فهناك خطر عظيم من ان الجواد يكبو فتتكسر ركبته »

ان السير الدون غورست حاول مع حسن النية المتناهية ومع جرأته المظيمة ان ينفذ خطة ان لم تكن وزارة الخارجية قد لقيتها له ( وهذا أمر ليس لدى من المعلومات الكافية عنه ما يمكننى من ابداء رأى فيه ) فان



الظروف التي حاطت به اضطرت به الى اتباعها . فهو لم يغير تغيراً عظيماً محسوساً في النظمات المصرية غير أنه كان من السهل المغالاة في تقدير أهمية أى تغيير ممكن ادراكه من هذا النوع . فإن طريقة ادارة الحكومة في بلاد مثل مصر هي أهم كثيراً من النظمات نفسها

وعندما ننظر الى الحالة من الوجهة الاخرى نرى ان روحاً جديدة نفخت في أبواب الادارة العمومية . فدعى الخديوى للاشتراك والمساعدة في العمل ولضمانة تلك المساعدة أطلقت يد سموه للتصرف في أمور - معظمها من نوع شخصى به - كثيراً - اطلاقاً يفوق ما كان يتمتع به من قبل . كذلك الرقابة لبريطانية فإنها خفضت الى أقل الدرجات وجعل الوزراء المصريون ومعاونوهم ان يشعروا بان عليهم ان يتخذوا المسؤولية على عاتقهم ويتصرفوا في الاعمال على مقتضى مقدرتهم ومداركهم

قلت ان تجربة كهذه كان لا بد منها والآن أزيد انه كان الافضل اجراؤها لانه لم يكن هناك شيء سوى الاختيار ليقنع الشعب المصرى والمتطرفين من الانكياز في العطف على الآمال المصرية بان التغيير الفجائى من حالة الوصاية الى الحرية التامة في الظروف التي كانت مصر فيها لا يتم الا بوقوع تشويش عظيم خطر على الحالة السياسية والادارية في البلاد

ان مذهب الوصول الى نيل مساعدة الخديوى حسن في ذاته غير ان الثمن الذى دفع لنيل هذه المساعدة كان باهظاً لانه تطلب احياء بعض ضروب الاساءة في استعمال السلطة التي كان قد قضى عليها . مثل المتاجرة



بالرتب والنياشين سبب كثيراً من الظلم والجور والعسف على الافراد  
وفوق ذلك كله لم يكن هناك أقل شك بفشل هذه الخطة عند  
مقابلتها بأخلاق الخديوى الشخصية . فانه كان أستاذاً فى فن الدسائس  
الحفيرة وقد اعتاد على السير المعوج حتى انه لا يستطيع ان يواظب الى امد  
طويل على خطة مستقيمة فى أعماله

وانى أعتقد اعتقاداً متيناً - مبنيًا على حديث دار بين السر الدون  
غورست ويبنى قبل وفاته المبكرة بزمان قصير - ان شهر العسل بينه وبين  
الخديوى - وهو حادث عاينى عند ما يختلط الانكليز بالشرقيين الذين  
من طراز عباس الثانى - كان قد قارب الانتهاء

على انى أرى انه من الانصاف أن أقول أن الخديوى أظهر شيئاً من  
معرفة الجميل والاعتراف بالفضل لماملة السر الدون غورست الحسنة له وذلك  
انه عند ما سمع انه مصاب بمرض عضال لا يشفى أسرع بالمجيء الى  
انكليترا متذكراً لبعوده ويبدى له عطفه وشعوره نحوه وهذا أفضل عمل  
سمعت انه عمله فى حياته . وقد يغتفر له كثير مقابل الشعور الصحيح الذى  
أبداه فى هذه الحادثة .

أما مقدرة الوزراء المصريين ومساعدتهم على الحكم فقد تحسنت تحسناً  
مستمراً منذ ربع قرن مضى . فسادت بينهم حالة مرضية من الامانة  
والكفاءة . وبدأ مستقبل ساطعاً بالآمال بزيادة تقدم فى هذا السبيل  
غير انه من الخطأ ان ينتظر - ولم يمر بعد أكثر من جيل واحد على



انقضاء عصر الفساد والرشوة والتهتك والحكم الاستبدادي بأن يكون جميع الموظفين أكفاء قادرين على اداوة أعمال الحكومة المعرقة في بلد اختلفت أجناس ساكنيه مثل مصر بدون مساعدة ولا إرشاد.

وإذا نظرنا الى مقدرة السير الدون غورست وشجاعته الادبية ومعرفته التامة بالاحوال المصرية استبطننا أن نؤكد ان العمل الذي عهد اليه القيام به كان عملا يستحيل اتمامه . ولو ان رجلا آخر أقل منه كفاءة تولى الامور لكانت نتيجة الفشل شرأ مما كانت عليه بكثير.

وانى اعتقد بانه لو أتيح للسير الدون غورست ان يبقى حيا لكان هندو نفسه أشار بضرورة احداث تغيير جوهرى فى السياسة التى تسببت اليه . ولا شك عندى بانه كان فى مقدرته ان يقوم خير قيام بالاعمال التى يتطلبها ذلك التعبير فتأتى مقرونة بالنجاح.

وكانت النتيجة العامة لهذه التجربة كما أظهرت الحوادث الاضطراب لارجاع عقارب الساعة الى الوراء . وبدلا من أن تتقدم مصر فى طريق الاستقلال تأخرت . وتلا ذلك كله التقهقر الذى كان يقدر وقوعه كل عالم بأحوال البلاد علما أكيدا ، وظهر جليا انه لا بد من العودة الى خطة الرقابة البريطانية الشديدة اليقظة والى وجوب تدخّل مندوب الحكومة البريطانية تدخلا فعليا فى ادارة شؤون البلاد.

وظهر فوق ذلك بأجلى وضوح أن الاغلبية من سكان مصر سواء كانوا وطنيين أو أجانبي يتلقون العودة الى هذه الخطة فى ادارة شؤون



البلاد بالرضا والترحيب بدلا من ان يذمروا منها، وانتعشت روح الوطنية المصرية الصحيحة التي كانت الى ذلك العهد لا يسمع صوتها مع جمجمة سواها . ولم يبق هناك عمل لزعيم الحركة الوطنية الفاسدة الذي كانت وطنيته تتجلى فقط في الطعن والتمسح في حق المحسنين الى بلاده ليس غير ان اللورد كيتشنر أرسل الى مصر ليتولى المنصب الذي خلا بوفاة السرالدون غورست وقد جاءت النتيجة محققة لحسن الاختيار وصوابه فلم يعض على اللورد كيتشنر في مصر وقت قصير حتي حاز ثقة كل فئات الشعب المصري وذلك لم يكن لانه ترك للمصريين الحرية في حكم أنفسهم بل لانه شدد المراقبة على أعمال الخديوي واجرا آتة وتولى حكم المصريين بنفسه وان هناك كثير آمن الشك في ما اذا كانت السياسة التي اتبعها ممكنا تنفيذها والانتفاع بها لو كان لورد كيتشنر قد تولى منصبه قبل ذلك ثلاثة أعوام عند ما كانت اعتقاد الامة الانكليزية بنمو الروح الدستورية في الشرق لم يتزعزع بعد

هذا وقد أدخل بعض التغير على النظمات المصرية فألغيت الجمعية العمومية التي لم تكن منها قائد الا التشويش وزيدت سلطة الجمعية التشريعية بعض الزيادة وقد كان هذان الاصلاحان واجبين ولكن ليس لاحدهما أهمية سياسية كبرى

أما التغير الجوهري الذي حصل فهو ان الحكومة أصبحت حكومة فردية بشكل أكثر ظهورا بما كانت عليه في أي دور من ادوار الاحتلال



البريطاني ولا شك ان هذا النوع من الحكومة عرضة للانتقاد غير انه ملائم لحالة البلاد الفعلية وما دامت القوة الفردية تستعمل في مصلحة الشعب المصري فلا حاجة ماسة الى احداث تغيير فعلي يتعلق بذلك

على انه ينتظر لا بل يرجح كثيراً ان النظمات المصرية يطرأ عليها تعديلات اخرى في المستقبل وعلى الاخص اذا الغيت الامتيازات وهذه التعديلات لا تكون موجبة لغير الرضا اذا ادخلت تدريجاً وقام بتنفيذها باعثناء تام اشخاص يعرفون حالة البلاد حق المعرفة ويدركون احتياجاتها الفعلية اما التغييرات الفجائية الكاملة فلا تجلب الا الفشل للقائمين بها في المستقبل كما كان الحال في الماضي لان البلاد لا تقوى على هضمها فيحصل بلا شك رد فعل مثل الذي حصل حديثاً



والآن انتقل الى الحاضر والمستقبل القريب فان مصير مصر السياسي بعد أن بقي ثلاثة وثلاثين عاماً معلقاً في كفة واحدة من الميزان تقرر نهائياً وذلك بادخالها ضمن الامبراطورية البريطانية ولم يكن هناك حل ممكن غير هذا الحل .

فاذا اقترنت ادارة حكومتها بالحدق ولم يقع تسرع في غير موضعه فالخطة التي اتبعت حتى الآن ستسهل تنفيذ مبدأ سياسة الحرب التي امتازت بريطانيا العظمى به في كل معاملاتها للبلدان النائية التابعة لها .

ان الروابط التي كانت تربط مصر بتركيا والتي لم يكن منها أقل فائدة

لمصر أو المصريين قد انفصلت تماماً وارتقى عرش مصر وسمى سلطاناً عليها  
عضو كبير من أعضاء عائلة محمد علي شرفني بصداقته الشخصية منذ زمن  
طويل وهو علي ما اعتقد يملك كل الزايا اللازمة التي تؤهله لأن يحكم البلاد  
حكماً يعود بالفائدة على الشعب الذي يحكمه

وإذا أنا لم أكن مخطئاً في ما فهمت فإن الحكومة البريطانية مطلقة  
اليدي في أن تعدل الحالة الحاضرة إذا رأت موجبا لذلك في أي وقت في المستقبل  
وهناك أمر جدير بالاعتبار وقد يجيء يوم يكون له أهمية كبرى وهو  
أنه لم يقرر شيء نهائي بشأن نظام الوراثة في حالة خلو عرش السلطنة .  
ولا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الخلل في التوازن والافضلية لوقورنت  
«الحماية» بالضم البسيط العادي . فالامتيازات الاجنبية التي كانت منذ عام  
١٨٨٢ شوكة في جنب الحكومة البريطانية لاتزول بالمعنى الاكيد وزد  
على ذلك ان هناك خطراً من ان البلاط قد يصبح - كما هي الحالة في  
البلدان الشرقية الاخرى - مركز دسائس مؤذية ومجلبة للمراقيل . هذا مع  
اني على ثقة تامة بأنه لاوجه للخوف من ذلك مطلقاً في الوقت الحاضر  
ومع كل ذلك فلا شك عندي مطلقاً في ان الحكومة البريطانية قد  
سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأي العام وتفضيلها «الحماية»  
على بسط السيادة التامة

ان عائلة محمد علي ليست بالحقيقة مصرية غير انه مع مضي الزمن  
قد التفت حول هذه السلالة مقدار يذكر من الشعور الوطني الصادق الذي



يستحق الاعتبار والاحترام

وفوق ذلك يوجد هناك - عدا الاختبارات لوطنية - شعور اسلاحي

شرعى يستعمله ويرضيه ان يشغل مسلم أكبر مناصب الحكومة

ويجب بالسيادة تأجيل البحث في كل الاجراءات التي يستوجبها

التغيير السياسى الجديد الى ما بعد انتهاء الحرب الحاضرة . لذلك أحصر

ملاحظاتي في نقطتين لها أهمية خاصة

ان الامتيازات الاجنبية يجب بلا شك أن تلغى وقد أشير الى

تقدير زوالها بكل وضوح في الخطاب الذى وجهه نائب المندوب السامى

بناء على أوامر وزارة الخارجية الى السلطان الجديد ولم يأت الوقت بعد

للبحث فيما يجب عمله للوصول الى هذه النتيجة على أنى أرغب ان أشدد

القول في نقطة طالما ألفت النظر اليها

ان الاجانب القاطنين في مصر لا يجوز من باب العقل والحق ان

يعتبروا أجناب بالمعنى الذى يطلق مثلا على الفرنسي القاطن فى انكلترا

أو الانكليزى القاطن فى فرنسا فالسياسة القومية والعدل يقضيان بان يعد

هؤلاء مصريين لذلك كان رأيي : انه عند الغاء الامتيازات الاجنبية يجب

ايجاد طريقة مقبولة وعملية لاشراك أعضاء الجاليات الاوربية فى مصر

بمحكومة البلاد الى درجة كافية لان تسهل عليهم جعل صوتهم مسموعا

وهناك طرق عديدة لاتعام ذلك لا أخاول الآن ان أبحث فى مزاياها

ومحدداتها وبالعكس بل أكتفى بالإشارة الى البادىء العامة لتي يجب على

ما يترآى لى ان لا تغرب عن الفكر

أما النقطة الثانية التى أرغب الفات النظر اليها فهى ربما تفوق ما تقدم  
فى خيلوتها فأقول :

لماذا لم يكن هناك أقل خطر من انفلات أزمة الحكم فى مصر من  
أيدينا عندما كانت الصحافة المحلية حرة طليقة لا قيد بقيدها تستعمل  
حريتها المطلقة وتؤيد مبادئها بأقوى الحجج وكانت الحركة الوطنية فى أشد  
أدوارها ودسائس الخديوى السابق و سلطان تركيا السابق تبذل أقصى  
جهداتها لأحداث أعظم تأثير تقوى عليه ؟

لماذا لم يثمر التجاء الحزب الحزبى العثمانى وزملائه الألمان الى إثارة  
الغيرة الدينية والتعصب أقل ثمرة بل قبول فى مصر والسودان بإبداء  
عبارات الولاء والصداقة للحكومة البريطانية ؟

نعم ان لوجود الحماية البريطانية فى مصر والاسكندرية والخرطوم  
مقاما غالبا فى تفسير هذه الحالة السياسية الغربية كما ان لا ادراك الطبقة  
المتعلمة فى مصر ان الحكم التركى والامانى الذى يهددون به سيجمع بلا  
ريب كثيرا من أقيج مزايا الحكم الغربى والشرقى معا - بعض التأثير  
غير ان أهم الاسباب الرئيسية ولا أتردد ان أنسب اليه أكثر الفضل فى  
هذا التأثير هو انه لا يوجد فى مصر روح استياء أو علم رضاء يستعين  
بهما المحركون والمتعصبون وأصحاب الدسائس السياسية على تنفيذ رغائبهم  
فرغما عن كل ما قيل لاهالى مصر والسودان من انهم ضحايا ظلم واستبداد



عظيمين فانهم أبوا ان يصدقوا بان حكومة سيئة تحكمهم . وهنا تتساءل ما هو سبب عدم وجود استياء أو عدم رضا ؟

وعلى هذا لا أتردد ان أجيب - مع علمي بأنى سأتهم بأنى أجد سياسة كنت أنا صاحبها والقائم فى تنفيذها - على ان الموضوع هام لدرجة لا أقدر معها أن أدع اعتبارات شخصية كهذه تمنعنى من ابداء رأى

فالسبت فى عدم وجود استياء أو عدم رضا فى مصر والسودان يعود الى ان مصروفات الحكومة قد ضبطت وجعلت مناسبة لموارد البلاد فكانت النتيجة ان الضرائب أصبحت خفيفة وأصبح من العبث محاولة اقناع الفلاح المصرى أو عضو القبيلة السودانى انه مظلوم وانه يعامل معاملة سيئة ما دام يرى طلبات الصراف وجابى المال لم يقتصر على جعلها خالية من الغش بل صارت خفيفة صغيرة لدرجة ما كان ليحلم بها هو أو أجداده من قبل .

لقد بحثت فى اوقات عديدة سابقة فى هذا الموضوع فاذا عدت الى الاشارة اليه فانى أفعل ذلك لعلمي بأهميته السياسية العظيمة ان حجر الاساس الذى تبنى عليه السياسة المصرية والسودانية يجب ان يكون تقدير هذه الحقيقة حق قدرها فان الرابطة الوحيدة التى تربط الحاكم بالمحكوم عند ما تختلف اللغة والجنسية والمذهب والعوائد تنحصر فى المصالح المادية وبين هذه المصالح وأهمها جعل ضرائب الاملاك خفيفة . لذلك أرى ان الاحوال السياسية التى علينا مقابلتها والعمل فيها هى من نوع



المفتور محمد نوفي باسا





يجعل كل الاعتبارات تزول في جانب ضرورة ابقاء الضرائب منخفضة .  
وعلى الذين تعود عليهم المسؤولية الحقيقية في ادارة شؤون مصر والسودان  
أن يعتمدوا كل الاعتماد على أنفسهم في تنفيذ السياسة المبنية على المبدأ المتقدم  
ذكره وهم لا يجدون تعضيداً في ذلك من أية جهة لان الاقتصاد دائماً غير  
مستحسن بينما لا شك ان سهام الانتقاد تسد نحوهم بكل شدة من مصادر عديدة  
ولا يستطيعون الاعتماد كثيراً على تعضيد الرأي العام سواء كان في  
البلاد نفسها أو في انكثرافان الانكاز بوجه عام يميلون الى ان ينسوا  
آرائهم على التقاليد الانكليزية والعوائد الانكليزية وقد شهدوا في بلادهم  
منذ عهد قريب زيادة في مصروفات الحكومة وزيادة في احمال الشعب لو  
جاءت منذ بضع سنين مضت لقل عنها انها مستحيلة فكانت نتيجة ذلك  
ان الرأي العام في مسائل الاقتصاد أصبح فاسداً واهن الزئمة وشعور  
الامة فيما يختص بادارة ممتلكاتها من الوجهة الاقتصادية أصبح على الأرجح  
شاملاً لدرجة محدودة .

ثم ان هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة  
الكلمة لا يكاون عن الالحاح بوجوب ترقية التعليم المصري مقدمة للاسراع  
في التوسع في الاستقلال الداخلي . أما أنا شخصياً فلا أعتقد ان التعليم الذي  
يلقى في المدارس والكتابات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتي التام  
ما لم يقترن ذلك ببعض الانقلاب والتغير في أخلاق الامة وسجاياها وهذا  
أمر لا بد ان يكون السير فيه بطيئاً على ان ذلك ليس النقطة التي يجب ان



هم بها في الوقت الحاضر فاني أود فقط ان أبحث في أمر نفقات التعليم  
وأبين عدم الحكمة في اتباع سياسة واسعة فيه بقضي بفرض الضرائب الثقيلة  
وهناك وجهة أخرى مختلفة كثيرًا عما تقدم ذكره ويجب الخوض من أخطاره  
فان الحاكم العيوني الذي يشتهر بالتخصيصات التي باستطاعته ان يعطيها فيغامر  
بإنشاء الطرق والكباري والمستشفيات وغير ذلك من مشروعات المدينة الراقية  
يكون معرضة لان تجاهل نتيجة النتائج التي تأتي عن كثرة الانفاق في سبيل  
الحصول على هذه الامور بسرعة

ويحسن برجال الحكومة المصرية والسودانية ان يكون لهم كبراً  
الى اقتراحات كهذه عند النظر اليها في خد ذاتها أن يبعدوا عنهم روح  
السياسة الخيالية والادارة الكثيرة فاذا هم تجنبوا الاقدام على المشروعات  
التي تتطلب نفقات باهظة مهما تكن الرغبات في الاقدام عليها شديدة  
تأتي أعمالهم مشروطة بالحكمة وذلك الى أن يتحققوا من ان موارد البلاد  
أصبحت كافية لتحمل هذه النفقات من غير اضطرار الى ارهاق السكان  
بالضرائب الثقيلة

وعليهم أن يسارعوا على انتشار التعليم وخصوصاً تعليم الصنائع والتعليم  
الفيئات كذلك إنشاء الاعمال العمومية وغيرها من مستلزمات التقدم الا ان  
كل ذلك يجب ان يكون الى الدرجة التي يستطيعون بلوغها بدون فرض  
ضرائب جديدة توجب الاستياء والكدر في نفوس السكان

ان الحزب الحاضرة ستسبب كثيراً من الارباك للخزانة المصرية

ولا شك عندى فى ان تنفيذ كثير من المشروعات العمومية النافعة سيؤجل  
وسيتوقف التقدم فى أمور عديدة غير انى آمل ان الارتباك لا يكون إلا  
موقتا . فان حالة المالية المصرية الحسنة والاحتياطى الكبير الذى كان الى  
عهد قصير فى خزانات الحكومة يجب ان يمكن الحكومة المصرية مع  
استعمال الحكمة من التغلب على الازمة الحالية بدون الاضطرار الى  
الالتجاء الى زيادة الضرائب

وقد قرأت بقلق شديد وانشغال بال فى احدى الجرائد المحلية ان  
عوائد الدخولية ستعاد فى الاسكندرية . هذه ضريبة زديئة جداً لانها تقع  
على مواد الغذاء اليومية التى تستعملها افقر الطبقات وعدا ذلك انها تفتح  
بابا يسهل بثوع خاص الاعمال الغير الشرعية والمحرمة لصغار موظفى  
الحكومة ووكلائها . وانى ارجو بكل اخلاص ان عوائد الدخولية لا تعود  
الى عداد الضرائب المستديمة فى البلاد

\*  
\*\*

وقبل ان اختم هذه المقدمة اقول ان الفصل الاخير من هذا الكتاب  
هو الفصل الوحيد الذى كتب حديثاً . اما الباقي فقد كتب كله منذ بضعة  
سنين عند ما كانت الحوادث المشار اليها جديدة فى الذاكرة على انى ادخلت  
بعض التغييرات على الصورة الاصلية

كرومر

لندن ٢٨ يناير ١٩١٥



## الفصل الأول

### جلوس عباس الثاني

مرض توفيق باشا - وصول عباس الثاني الى مصر - حادثة الفرمان - دخوله  
مختار باشا - الحالة في يولييه ١٨٩٢

ابلغت في يوم ٧ يناير ١٨٩٢ ان المرض قد اشتد على الخديوي توفيق  
باشا حتى بلغ درجة الخطر . وكان سموه يسكن في حلوان على بعد بضعة  
أميال الى الجنوب من القاهرة فاسترعت الى هناك ورأيت الطبيب الالماني  
الذي كان مشوليا بعلاجه فأخبرني ان الخديوي لا يعيش أكثر من بضع ساعات  
قرأيت ان لا بد من الانشراح في العمل لان التأخر في رسم الخطة  
التي يجب ان تتبع قد يؤدي الى نتائج سياسية خطيرة . فاجتمعت بصاحب  
السطوة مصطفى باشا فهمي الذي كان رئيسا للنظار وتجران باشا ناظر  
الخارجية والسرالون بالمر وتباحثنا في الامر . ولم يكن هناك ادنى شك  
في ان الرئيس عباس اكبر احوال توفيق هو مقتضى فرمان السلطان الصادر  
عام ١٨١٣ ولي العهد الشرعي . فاتفقنا على وجوب اعلان ارتقائه بدون  
اضاعة شيء من الوقت حال وفاة ابيه

على ان الفرمان يقضى بان يكون سن الرشيد ١٨ عاما . فهل بلغ

الرئيس عباس هذا السن ؟

لم نجد احدا يعرف تاريخ ولادة الامير بالتام الى ان عثرنا على شيخ  
تركي خدم توفيق باشا صديق طويلا فعلمنا منه ان الرئيس عباس ولد يوم

١٤ يولييه عام ١٨٧٤ فهو اذن لا يزال صغيراً ولا يبلغ سن الرشد الا في

١٤ يولييه سنة ١٨٩٢

فيجب بمقتضى فرمان مادام الخديوى دون سن الرشد أن يعين مجلس الوصاية غير انا رأينا أنه ليس من الصواب ابقاء فترة ليظل العرش فيها خاليا بين وفاة الخديوى وجاوس الامير فان ذلك قد يؤدى الى دسائس وصعوبات متنوعة

غير انى سمعت أحدهم يقول همسا ان سن الامير المسلم يجب أن يحسب بالسنين الهجرية التى يبلغ عدد أيامها ٣٥٤ يوما فتعسكت باهداب هذا الاقتراح وحسبنا سن الامير بالسنين الهجرية فاتضح أنه بلغ سن الرشد فى اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٩١ أى قبل وفاة أبيه بأربعة عشر يوما

فتم الاتفاق على أن يستدعى الامير عباس للحضور الى مصر من «فيينا» حال وفاة توفيق باشا وأن يعلن السلطان بذلك ويصدر منشور عام يعلن فيه ان النظار يستمرون فى أعمالهم فى ادارة الحكومة لحين وصول الامير عباس واستلامه زمام حكم البلاد واتباعا لهذه الخطة صار صعبا ان لم يكن مستحيلا تدخل توكيا الذى كنا نحاذره والذي كان بلا شك مصرا وبعد أن تم كل ذلك عادت الى مصر وفى الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور توفى توفيق باشا . فقد البروجرام الذى اتفقا عليه فى حلوان محاذيره ولم يترك وقت للسياسيين لان يعمل عملها . ووافق السلطان على



الحقيقة الواقعة . فأبلغ السفير العثماني في لندن يوم ٨ يناير اللورد سالسبوري بأنه نظرًا لوفاة توفيق باشا فقد تعطفت الحضرة السلطانية وعينت البرنس عباس خديويًا على مصر وعهدت فوق ذلك للوزارة المصرية بالقيام بإدارة شؤون البلاد مؤقتًا لحين وصول الخديوي الجديد .  
ولما وصل الخديوي إلى مصر يوم ١٦ يناير اصطفت الخالفة كلها البريطانية والمصرية في ميدان عابدين لتحيته ثم تلى تلغراف السلطان وأذنت الجنود التحية بألحانها بينما كانت الموسيقى العسكرية المتخذة تعرف بالنشيد الوطني التركي .

أما القصد من هذه المظاهرة فكان إعلان رغبة الحكومة البريطانية في الاعتراف بحقوق السلطان الشرعية بينما هي تضد الخديوي .  
أما الخديوي فانه حال وصوله أقر النظار في مناصبهم ولما قابلته لأول مرة تركت مقابلته في نفسى أثرًا حسنًا فكتبت في ٢١ فبراير إلى اللورد سالسبوري أقول :

« اني أرى ان الخديوي الشاب سيكون مصريًا بحسب »

وهذا القول مقدمة لما سيتلو

ان أميال الخديوي المصرية التي كانت مبعدة وغير منظمة قاذته إلى إثارة حملة شعواء ولكن ليس ضد إنكليترا بل ضد تركيا . وقد بدأ بداية غير حسنة مع السلطان ومع مرور الزمن كانت العلائق بين التابع والمتبوع تزداد توترًا . ولا حاجة بي أن أزيد شيئًا على التفصيل المختصر الذي سبق

وكتبته بشأن حادثة الفرمان (١) فان هذه الحادثة استغرقت ثلاثة شهور وانتهت بفشل السلطان فشلاً تاماً

وقد وقعت حادثة أخرى في هذه الاثناء أحدثت بعض الحركة. ذلك ان المسيو دي ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد ابح الى بعد جارس الخديوى بزمان قصير انه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمه من مصطفى باشا فهمى - وقصده بذلك تعيين رجل يكون اقل ميلاً للسياسة الانكليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير فبعد زمن يسير ألح مختار باشا على الخديوى بأن يغير الوزارة وأشار على مصطفى باشا فهمى بالاستعفاء من منصبه مجاهراً بضرورة عزله

ان قيام القومسير العثمانى بعمل كهذا لا يتفق مع روح الفرمانات لذلك عضدت الخديوى في رفضه قبول اعتداء القومسير التركي على حقوقه فتتبع عن ذلك انه أرسل تلغرافاً الى السلطان يشكو فيه من سلوك مختار باشا ودعا النظار وأبدى لهم في حضور مختار باشا ثقته التامة بهم فأوجدت هذه الحادثة تأثيراً مكدراً في الإستانه . وانتقم السلطان لنفسه من انكثرا بالانعام برتب عاليه ووسامات على عدد من الصحافيين وغيرهم من المشهورين بعدائهم لانكثرا . على ان البدايه كانت حسنه في صالح تفوق النفوذ البريطانى فان الخديوى كان في ذلك الوقت في حاجه لمساعدة

---

(١) هذا يشير الى محاولة السلطان ادخال بعض تغيير على الفرمان فيما يختص باملاك مصر وحدود مصر الشرقية وقد روى لوزد كرومر تفصيل ذلك في الجزء الثاني من كتابه عن مصر.



انكلترا كي يتمكن من مقاومة ضغط تركيا  
وتلا سكون الهياج الذي أحدثته «حادثة الفرمان» فترة سكون  
في السياسة المصرية فلم يقع شيء ذو أهمية تذكر  
وفي أوائل شهر يوليو تركت مصر قاصداً انكلترا وقد جرائني على ذلك  
الامل بان تغيير الخديوي لا يترتب عليه تغيير في حالة مصر المحلية على  
انني علمت بعد قليل اني كنت مخدوعا

## الفصل الثاني

### الازمة المصرية

من يناير ١٨٩٢ الى يناير ١٨٩٣

موقف الخديوي - تغيير الوزارة البريطانية - تأثير ذلك في مصر - الحالة في  
تونس - مرض مصطفى باشا فهمي واقالته - خطابات مع اللورد روزبري - تعيين  
رياض باشا رئيساً للنظار

انني والحق يقال - مع ان ظواهر الاحوال كانت تدعو الى عموالامل  
بمستقبل مبارك حسن الطالع - لم أستطع ان أقنع نفسي كل الاقناع بان  
الوسواس الذي داخلني يوم سمعت بان توفيق باشا يحتضر سيكون بحملته  
في غير محله . فاني عندما سمعت من الطبيب الالماني انه لا بد من تغيير  
في الخديوية المصرية مر في خاطري خالا ان ذلك البناء الواهي المعروف  
باسم الحكومة المصرية سيهتز بلا شك دعائمه اهتزازاً شديداً  
ان «القدر» الذي عرفه «هومبروس» في شعره بانه صاعقة الدمار

والخراب لم يستحق في زمن من الازمان هذا التعريف أكثر مما يستحقه  
عند ما قضى على حياة هذا الرجل وهو في مقتبل العمر وحطم بذلك نظاماً  
كان مجرد وجوده موقفاً الى درجة غير قليلة على اطالة اجل حياته .  
فما هي اذاً المزايا الرئيسية لذلك النظام الذي كانت تحكم مصر بمقتضاه

في الدور الذي تقدم وفاة توفيق باشا ؟

ان أساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديوى وبضعة  
موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية في حكومته من جانب وبين  
قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين  
البريطانيين من جانب آخر . وقد دام هذا التفاهم الحسن والوفاق مدة عشر  
سنتين متواليه فاذا كان قد حدث بعض الخلاف في أوقات مختلفة فانه كان  
يسهل دائماً تسوية الامور والوصول الى حل مرض للصعاب التي كانت  
تنتج . على ان هذا النظام وان يكن قد سار سيراً جيداً الا انه كان من  
الواضح وضوحاً تاماً انه مصطنع كل الاصطناع . وان قوته على احتمال  
الصدمات الشديدة كانت بلا شك قابلة للارتياب . والحق يقال ان دوامه  
تلك المدة كلها كان أمراً غريباً . فهل كان ينتظر ان شاباً في سن الثامنة  
عشر - قليل الاختيار حديث عهد الخروج من كاهن بمسوية حيث تلقى  
علومه جيدة غير انها ضيقة النطاق - يمتلك ما يلزم من الذكاء والصبر واصالة  
الرأى والمقدرة على كبح جماح النفس ليستطيع ان يطبق رغائيه وأماله  
على مستلزمات نظام كهذا ؟



لقد كان من المرجح أنه لم يكن لجائز على هذه المزايا للدرجة الكافية  
وعند ذلك قد انتهى ضديق تمسوى كان في مركز يمكنه أن يعلم منه  
الحقيقة قبل وصول الرئيس عباس بأن أصحاب السلطة في الكلية التي  
كان يتلقى الأمير فيها دروسه لم يكونوا يعتقدون اعتقاداً حسناً في أخلاق  
الأمير وأنه يرجح كثيراً أنه قد يحدث متاعب جمه

وزد على هذا أنه لم يكن بد من أن يحيط به مستشاروا السوء ولو  
فمن غير ذلك لنافض سلبية للشرقية ومما لم يكن فيه ريب أنه سيشتجع أملا  
قصداً أو عرضاً للديانة والنفاق في الدين حوله

وكان مركزه الأنكليز في مصر يجعلهم عرضة بنوع خاص لرواج  
المطاعن في حقهم والروايات الكاذبة عنهم . وسيلح الأقربون على الخديوى  
بأن لا يذل نفسه لتساع النصائح البريطانية . وبأن عليه أن ينزع من عاتقه  
نير السيادة البريطانية الذي احتمله أبوه بهر كثير نظراً لضعف عزمته .  
ولا يجب أن يخشى النتائج فالمصريون قادرون بلا أدنى ريب على حكم  
مصر بدون مساعدة الأجانب

هذه على كل حال كانت آراء تلك الفئة من المتمصرين والذين أصغى  
الخديوى إليهم كل الأصغاء فكانوا أكثر من سواهم من فئات الشعب  
المصرى نفقة وسخطاً على السيادة البريطانية

وفوق هذا كله قولهم أن فرنسا ومن وراءها روسيا تعضدان بحماسة

مبدأ استقلال مصر (١) فأقوال كهذه كانت بلا شك تؤثر تأثيراً كبيراً  
 في نفس شاب عنيد ذي آميال استبدادية . وزاد صغر سنه الصعوبات في  
 سبيل السير معه . فكثبت للورد روزبزي في ١٢ نوفمبر أقول : «  
 » أن الحديوي قد أبدى طيشاً وحماسة في أشياء صغيرة عديدة غير أنه صغير  
 السن قليل الخبرة فلا يجب لهذا السبب أن تسرع في الحكم عليه »  
 على أنا إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة أخرى فالعقل الواح بالاذى  
 وهو في سن العاشرة إذا أعطى علة من الكبريت ويهض القش اليابس  
 يستطيع أن يوقد ناراً مثل التي يوقدها رجال في سن الأربعين متعمداً  
 احراق أحد المنازل ولم يكن من السهل وضع حد بين الإلهور التي يسامح  
 عليها الشباب . وبين الشدة لواجبة لمنع الشباب من المبادئ التي تلج لو خيمة  
 التي يؤدي إليها الطيش وعدم التبصر والجهالة .  
 وفوق هذا كله هل كان من المحقق أن الحديوي المصري بالفعل كما  
 كان يبدو منه عند أول النظر إليه ؟  
 إن ظواهر نيته كانت تدل على رغبته في أن يثبت موقفه المصري  
 الفيور على وطنه . ولما كانت عائياً عن مصر في أكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان  
 المستر آرثور هاردنج ( البهرارثوز هاردنج ) قائماً مقامى في كالجند يوى  
 مرة إليه بان « المصريين يعتبرون مصطفى باشا قائماً مقامى انكازياً فوق اللازم  
 وليس من الطبيعي إلى الدرجة الكافية » . بيداً كان في الولايات نفسه يعتبر رؤياه بك  
 (١) وذلك كان قبل الاتفاق الانكليزي والفرنسي الذي أبرم عام ١٨٩٠

وهو رجل سويسري كاره للإنكليز عنه الخديوى سكرتيراً خاصاً له -  
مصرياً من أفضل المصريين

أما عن تيجران باشا الذى حاز بمخادعته وسفسطته رضاء مولا الشاب  
فقد كان الخديوى يقول : « كنت قبل ان أصبح خديوياً أعرف ان  
تيجران باشا أرمى ولقد دهشت لرؤيتى أرمياً مثله يستطيع ان يكون مصرياً  
مخلصاً مصر الى هذه الدرجة »

ان غير الخديوى الوطنية لو كانت صادقة وسارت فى السبيل القويم  
لا استجفت كل عطف واحترام الا انا تنسأل : هل كانت صادقة وهل  
كانت تسير فى الطريق المستقيم ؟ ألم يكن الخديوى والذين حولوه يحاطون  
من « الخديوية » و « المصرية » وهذان اصطلاحان لا يرادف لئيهما  
ان هذه أسئلة خطيرة تستوجب النظر والاعتبار وقد ازدادت  
حظورتها عند ما ظهر جلياً ان الخديوى لا يهتم اهتماماً حقيقياً فى شىء من  
الامور التى تؤثر فى مصلحة الشعب المصرى وسعادته . وان غيرته الوطنية  
لا تبدو فى الغالب الا عند ما يخيل اليه ان اهانة لحقت بشخصه . وان من  
طباعه الصاف والاستبداد وانه لا يعبدل فى استعمال السلطة التى بيده وانه  
يوجه غام يهتم بمركزه الشخصى ورفعة قدره وهيبته منصبه أكثر كثيراً  
من اهتمامه بمصلحة رعيته الحقيقية

لذلك وجب بذل العناية التامة لكي لا يستجد - تحت ستار الغيرة  
الوطنية - استغفات لاختفاء أعمال طيش عديدة وقابلات سيئة شائنة -



نظام حكمه فردية مستبدة تشابه في مبادئها النظام القديم الذي بذلنا  
غاية الجهد ونحملنا مشاق عظيمة في ابطاله والقضاء عليه

والاعجاب الذي كان يديه الخديوى الشاب مجده اذا قورن بالاحتقار  
الذي كان يظهره لذكرى والده يدل على اشارة خطر من نياته ويساعد على  
الاعتقاد بان « الغيرة الوطنية » التي كان يتظاهر بها امام العالم لم تكن  
الا بضاعة مثله

وفي أثناء غيابه عن مصر حصل انتخاب عام في انكلترا فكانت  
نتيجته ان اللورد سالسبورى اعتزل الاعمال وتولى المستر غلادستون زمام  
السلطة . وفي ١٨ أغسطس تولى اللورد روزبرى منصب وزارة الخارجية  
وقد حصل هذا التغير في ساعة غير مناسبة فيما يتعلق بالشؤون  
المصرية . والخطر هو ان يستنتج الشرفى استنتاجات سياسية مبنية على  
ما يدركه هو من حالة الاحزاب السياسية في انكلترا . على ان السياسيين  
المحليين في مصر كانوا يجهلون هذا الخطر فلم يحاولوا ان تجنبوه أو يعرضوا  
عنه . وقد كان تيجران باشا بنوع اخص يغتنى اعتناء أكيداً في مطالعة  
الجرائد الانكليزية ويفاخر بمقدرته الفائقة على وزن رأى العام البريطانى  
ومعرفته . وكان يعلم ان حزب الاحرار الذى انتقلت الى يده السلطة يميل  
الى الاسراع في الجلاء عن مصر

وعلى ذلك رأى تيجران باشا وأصدقائه ان تلك فرصة من أفضل  
الفرض لبذل الجهد العظيم فى محاولة خلع نير بريطانيا العظمى وكانت

أميال المستر غلادستون معروفة فهو بلا شك يعضد في ذلك ، ففي أيام  
اللورد سالسبوري كان الفصل الجنرال ضايع اليد الخديوية يستطيع  
أن يعتمد على سيد أزم في كل ما يفعله ، غير أن ذلك لحسن الخط قد  
انقضى ويجوز للخديوي أن يتق بأن الحكومة البريطانية الحالية مع ما هو  
معلوم عن الذين يدبرون دفة السياسة فيها تنظر له لا لفصل الجنرال  
وتقف في جانبه لا في جانب قنصلها

هذا ما استنتجته تجران باشا غير أنه كان مخطئا في استنتاجه إلا أن  
الحقائق التي كانت تبذره لم تكن خالية مما يبرره في اعتقاده

على أنه مما يوجب الأسف أن تغيير حكومة انكلترا جاء في وقت  
كان فيه الخديوي على حالة من الثوران الفكري وكان ظاهرا عليه الميل  
إلى مشاكسة الانكليز فسهل ذلك التغيير على المشتغلين بالسياسة في مصر  
وهم لا يدركون إلا جزئا من حقيقتها - أن يجاهروا ببعض أوجه الجدل  
التي تبين أن اتباع سياسة المعادين للانكليز قد يتوج بالانجاح

و كنت أتلو تقارير السير ارثور هارديج وتلغرافاته التي أرسلها في غيابة  
لذلك استعبدت لوقوع بعض التغيير فانه كتب في ١٣ أكتوبر يقول :-

ان ميل السراي هو الان الى ما يسميه الخديوي « مضرية » ومع ان بكوات  
المعية وباشواتها يفضلون الفرنسيين على الانكليز وذلك نتيجة التعليم الذي تعلموه  
ونتيجة مشاركتهم للفرنساويين بالاذواق الا أنهم لا يميلون الى ايجاد سياسة فرنسية  
في مصر بل أنهم جميعا مثل تجران باشا يتصورون أنهم قادرون على تولى الحكم  
بدون أية مساعدة أجنبية من أي نوع كان وهم يطمعون بالمناصب والسلطة لا تقسم

ولمخالفتهم واتباعهم أما الشعب المصري فيجملته أو كل فريق منه لما عدا فئة الموظفين فلا أعتقد أن واحدا منهم يعرف شيئا من ذلك أو يهتم بشيء من هذا القبل فإن جميعهم مسلمون متساهلون أحرار الأفكار في الأمور الدينية « اهـ

\*  
\* \* \*

اختار أولئك المشاكسون على ما يظهر مصطفى باشا فهمي نقطة لهجومهم . فما كاد يعود من أوروبا حيث كان قد قضى الصيف في أوائل أكتوبر حتى كثرت الإشاعات بأنه سيحدث تغيير في الوزارة . ولما عادت إلى مصر وجدت أن ما قاله السراي ثور هاردينج عن حالة البلاد صحيح فالخديوي الذي كان صديقا متوددا في شهر يوليو أصبح عدوا في نوفمبر ولم يكن بالإمكان نسبة تغيير هذا التغيير إلى سبب معين . نعم أنه وقع بعض الأمور التي أشاعت من ذلك أنه قرأ بالعطف خبر تعيين السر كولن مونكريف في وظيفة ما بينما كان يجب أن يبلغ ذلك قبل أن يسمعه من الصحف ثم إن ضابطا إنكليزيا كان مديرا ظهروه فلم يعرف أنه مارا ليحيه التحية الواجبة وإن ضابطا إنكليزيا آخر في خدمة الحكومة المصرية حضر التشريرات بمخدرات طويل بينما كان يجب أن يحضرها بالنظرون الطويل والحداد المادي . وإن جنديا إنكليزيا . وقد يحتمل أنه كان قبل الحادثة بأشهر قليلة في أحد مطاعم «سمر شير» يقبل بطاطس ولم يسمع في حياته بوجود شيء اسمه خديوي . كان جالسا على أفرين محطة السكة الحديدية عند مرور قطار . فلم يقف احتراماً له . وإن الشرط لم يقبل أن يطرد بدون



محكمة بعض الضباط الوطنيين الذين لم يأتوا ذنباً ما إلا أن الخديوى أراد أن يطردهم بدون أى نوع من المحاكمة . وأن رئيس البوليس الانكليزى دافع عن ضابط وطنى كان من سوء حظه أن الخديوى نظم عليه لهفوة صغيرة . فهذه الحوادث وما شاكلها من الحوادث الطائفة بدت لعين الشاب المشاكس والمتعلقين اليه المناققين دليلاً على أن هناك خطة مرسومة يقصد بها اذلال حاكم البلاد الشرعى والخط من مكائده وقدره (١) (الشكاوى طائفة من هذا النوع لم تكن الا دلائل ظاهرة على وجود الاستياء الذى منشاؤه وجود الجنود البريطانية محبلة مضررة على ان الموظفين الانكليز فى الدوائر العسكرية والملكية يحولون دون تمكين الخديوى من أن يفعل كل ما يشاء فعلة فيما هو يعتقد ان ارادته يجب أن تكون شريعة لا تنقض مهما تكن شاذة ووهمية وكان الذين خوله يترونه على هذه الآراء ويرددون على فمهم عبارات التعجيد والتعظيم والاطراء

فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة الفكرية ان الخديوى كان ينظر لكل موظف انكليزى فى خدمة الحكومة بعين الكره والعداء . ولما كنت أنا مندوب بريطانيا العظمى فقد وجدت نفسى فى مقدمة هؤلاء الأعداء المكروهين ولم يكن الخديوى يستطيع أن يقول لماذا كان يكرهنى ويكره سواي من الانكليز الا انه لم يكن عندنا أقل ريب بأنه كان

(١) ان بعض هذه الحوادث وقع فيما بعد غير انه وقع كثير من أمثاله غاب ذكرها عن ذهني فذكرت هذه فقط لابين نوع الشكاوى التى كنت أبلغها كثيراً



المشیر احمد مختار بابا القاری





يكرهنا كرها فعلينا

أما انا فقد عرفت انه لا مفر من وقوع نزاع شديد ولكنى اعتقدت ان البدء فى النزاع لا ينطبق على السياسة الرشيدة حتى ولو كان ذلك النزاع محتملا لا بد من وقوعه وقد يظهر فى بعض الاحيان ان استنتاج أدق الناس نظراً قد يكون خطأ وفى المسألة التى نحن بصددها لا يكون من الحكمة والصواب فى شيء ان أحرك النزاع وأبدأ فيه فان من السهل على المنتقدين من الخصوم وكذلك الاصدقاء الغير العارفين الحقيقة ان يقلبوا الحوادث التى تتلو ذلك رأساً على عقب . وقد كان أنصار المبادئ الديمقراطية الحديثة وكذلك الفوغاء الذين لا يكونون عن التغنى بها جميعهم فى جانب الخديوي ان الحكومة القوية التى تعمل فى جانب الحق وفى مصلحة الشعب الحقيقية يسهل جداً اظهارها بمظهر الظلم والاستبداد والعسف بينما العالم قد لا يصدق ان الحكومة الضعيفة التى تخصمها هى التى تسبب استعمال ضعفها وتدافع بعبارة منمقة تزيتها ورود البلاغة والفصاحة عن مبدأ الظلم والاستبداد وتحبذ خطة الحكومة السيئة فى مصر

فالخطة التى كان يجب على اتباعها كانت مرسومة واضحة . وهى انه كلما كان يتحقق اقتراب الازمة كلما كانت تزداد الحالة الى الاعتدال المتناهي لكي أبعد كل ما يدعو الى الاشتباه بان الازمة أثرت قصداً

على انه اذا كانت الحكومة البريطانية تساق الى النزاع فمن الواجب ان تخرج منه ظافرة . لان السياسة يجب ان تسير على المبدأ الذى وضعه

لذلك عند ما عدت الى مصر التزمت جانب الاعتدال التام فكنت  
 أسلم في كثير من الامور الصغيرة مجلأً بذلك اليأس الى قلوب كثيرين من  
 الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعتقدون - وذلك بحق - انه كان يحب  
 تعذيبهم بكل شدة . ولم أكن أجهل ان روح المسألة هذه ستفسر بمعنى  
 الضعف وانها لن تفيد في سبيل التوفيق بل بالعكس ستدعو الى ارتكاب  
 عمل عدائي عظيم يضطرنني في النهاية الى اتباع الحزم والعمل بشدة متناهية  
 على ان اتباع هذه الخطة قد أفاد كثيراً في اعداد الراى العام لا تتظار  
 لمركه وفي اتي عند ما يجيء وقت العمل أكون في مركز أفضل كثيراً من  
 مركز خصمى من أجل الصبر الطويل الذى أبديته في المناوشات الاولى فانه  
 لا فضل كثيراً للرجل الذى يشغل مركزاً ذا تبعه ومسئولية ان يتهم بالصبر  
 الطويل حيث لا مجال للصبر من ان يعرض نفسه لتهمة التهور الغير الواجب  
 ولم يطل انتظاري طويلاً حتى أرغمت على خوض غمار المعركة المنتظرة  
 ففى أواخر شهر ديسمبر أصيب مصطفى باشا فهمى باحتقان فى الرئتين  
 واخبرنى الطبيب الانكليزى الذى كان يعالجه ان حياته فى خطر شديد  
 فرأيت من الواجب ان انظر فى ما يجب عمله حالة وفاته فأرسلت يوم ٢٩  
 ديسمبر البرقية الآتية الى اللورد روزبرى :-

« لقد اجتمع السرالون بالمر بالخدوى وجرى بحث أثناء تجاذبهما الحديث فيما  
 يجب عمله فى حالة وفاة رئيس النظار . ان رياض باشا هو أفضل رجل لتولى هذا  
 المنصب لانه المسلم الوحيد الذى له نفوذ غير ان الخدوى لسوء الحظ يكره رياض

شخصياً ولا فائدة من ارغام سهوه على تعيينه : فان الذي يعرف طباعهما يوقن بان الحازف يقع بينهما قبل مضي زمن طويل

- لا أظن انه سيكون هناك داع لتدخل ظاهر مني وأنا حازم على ان أقف جهده .  
الطاقة بعيداً ما لم أر ان الخديوي يرغب في ان يعين شخصاً لا يوافقنا تعيينه مطلقاً على اني - مع استثناء تجران باشا الذي لا أريد ان أراه في هذا المنصب - لا أرى ضرراً في ان يعين الخديوي من أراد »

اما رغبتى في عدم اسناد المنصب الى تجران باشا فكانت لسببين الاول انى كنت أوقن ان تجران باشا يتبع سياسة العداء للانكليز . والثانى انى كنت أعتقد بانه لما كان ارمينيا مسيحياً فهو لا يستطيع قيادة الراى الاسلامى . على انى عند المناقشة مع الخديوي في الموضوع عاقت أهمية كبرى على النقطة الثانية من هاتين النقطتين .

وفي يوم أول يناير ١٨٩٣ جاءنى جواب اللورد روزبرى وقد وافق فيه على ماقلت من ضرورة تجنب تعيين تجران باشا اذا أمكن ذلك غير انه زاد على هذا قوله « الا انى لا أرى التشديد في المعارضة لدرجة قصوى اذا أصر الخديوي على تعيين تجران في المنصب » فوافقت على قوله هذا كل الموافقة . وفي يوم ٢ يناير قابلت الخديوي وأشرت عليه أن لا يعين تجران باشا غير انى لم أقض قضاء بأتا في عدم تعيينه وفارقت الخديوي شاعراً ان حجتي لم تؤثر كثيراً في اقناعه وانه اذا توفي مصطفى باشا فهمى فهو بلا شك سيختب تجران باشا خلفاً له

على ان أهمية هذه المسألة قلت كثيراً لان صحة مصطفى باشا فهمى



تمحسنت ولم تمض أيام قليلة حتى زال كل خطر على حياته فظننت أنه لم يبق هناك موضع للبحث في أمر تغيير الوزارة

غير انى فوجئت في يوم ١٥ يناير أى بعد مقابلتى للخديوى بثلاثة عشر يوما بزيارة سكرتيه الخاص فأخبرني ان مصطفى فهمى أقيل من رئاسة النظار وان فخري باشا عين رئيسا مكانه ثم عرفت فيما بعد أن سكرتير الخديوى التركي دخل على مصطفى باشا فهمى في غرفته والح عليه بوجوب الاستقالة . أما مصطفى باشا فهمى فع أن صحته كانت قد بدأت بالتحسن فقد كان مصابا بضعف شديد لا يستطيع معه أن يتناقش في شؤون السياسة غير أنه مع ذلك نصح مولاه نصيحة صالحة لو أنه قبلها لاصاب . فانه قال للرسول ان الاوفق للخديوى أن « يستشير اللورد كرومر » قبل أن يقرر أمرا نهائيا .

فقامت صيغة الوطنية الهاججة الساخطة من أفواه الذين كانوا يتبخترون على مسرح السياسة في مصر ولم يجدوا في اللغة ألفاظا كافية لتشديد الحكم بها على مصطفى باشا فقالوا عنه انه خائن لمولاه ولوطنه وانه واهن العزيمة وغير ذلك . كقولهم ألم يقل قولا - وهو ما ذكرته فيما تقدم - يدل على انه يعترف بانه يشغل منصبه لا بمجرد ارادة الخديوى بل بارادة وكيل دولة أجنبية ؟ ان عقاب العزل هو أقل ما يستحقه وزير ارتكب جرما فظيما مثل هذا الجرم

وعلى ذلك صدر الامر بعزل مصطفى باشا فهمى وعزل معه وزير

المالية والحقانية واذنهما الوحيد كان انهما يعملان بوفاق قلبي مع الموظفين  
البريطانيين الملحقين بنظارتيهما

تم كل ذلك على طريقة تدل على عدم الاعتبار الكلى للوزراء  
المعزولين فان وزير المالية وهو رجل في نحو الثمانين من العمر وكذلك  
زميله ناظر الحقانية تركا يتلقيان أمر عزلهما من أفواه مرؤوسيهما في نظارتيهما  
أو من معارفهما في الطريق

أما سبب عدم تعيين تجران باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمى فهو انه  
رفض قبول ذلك المنصب وقد دعاه الى هذا الرفض علمه بانه لا يستطيع  
تأليف وزارة يرجى دوامها . أما فخري باشا فهو صورة تجران الثانية

أما الاعتراض عليه فلم يكن لمجرد تعيينه بل لطريقة ذلك التعيين ولو  
استشارنى الخديوى قبل اسناد المنصب اليه لما كنت أبدت أى اعتراض  
فى تعيينه او تعيين اى باشا آخر خصوصاً بالنظر لحالة مصطفى باشا فهمى  
الصحية التى كانت تقتضى ان يستريح من الاعمال زمناً طويلاً . غير ان  
التغير دبر ونفذ بدون ان يؤخذ رأى وقد كان من المستحيل ان أقر تغيراً  
كهذا فى هيئة الحكومة يخرج كل أنصار السياسة البريطانية من الوزارة  
وقد ظهر بكل جلاء ان القصد منه ضرب النفوذ البريطانى ضربة قاضية  
فزرت الخديوى بعد ظهر يوم ١٥ يناير وأبدت له اعتراضاتى على  
الخطوة التى جرى عليها فى التغير فاستتجت من لهجته انه يصعب جداً  
لقناعه فى العودة عن قراره على انى تمكنت أن أحصل منه على وعد بان

تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر في الجريدة الرسمية الا بعد اعطائي الوقت الكافي للمفاوضة مع اللورد روزبري

وقد قلت في تاغرافي للورد روزبري بعد وصف الحالة ما يلي :

« ان الحالة بأكلها - ليس فقط فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين بل بمركز الحكومة البريطانية - تتغير اذا سمح للخديوي بان يفعل مثل ما فعل في هذه المسألة وتكون النتيجة وقوع ارتباك كثير . ان وقوع نزاع شديد مع الخديوي كما قدرت منذ برهة طويلة أمر لا بد منه . ولا أرى من العوالب تأخير . واني أرى وجوب انهاز هذه الفرصة لوضع حد لهذه الامور

وان لدي أسباباً وجيهة للاعتقاد بان الخديوي قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده بخطأ ان حكومة جلالة الملكة الحالية لاتعضدن تماماً كما كانت تفعل الحكومة السابقة وانا أرى ان لا فائدة من اقتصار خاتمتكم على نصحه بل اقترح ان ترسلوا الى برقية أستطيع ان أربها لسموه تذكرون فيها بكل جلاء ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأيها في المسائل الهامة مثل مسألة تغير النظار . وانكم تعتقدون ان ان التغير في الوقت الحاضر لا يستحسن ولا موجب له وان حكومة جلالة الملكة لا تستطيع ان تقره في عزمه على تعيين فخري باشا كذلك يجب اعطائي السلطة بان اتخذ الوسائل اللازمة التي أرى وجوب اتخاذها لمنع هذا التنوير

ان الخديوي يرغب كذلك ان يعين ناظرين للمحاسبة والمالية غير الناطرين الحاليين وانا لا أعارض في ذلك

واني أرغب ان أبين لحكومة جلالة الملكة بكل جلاء أهمية نتائج المسألة الحالية فانهم اذا سمحوا للخديوي بأن يفوز في هذه الحادثة فلا يبقى باستطاعتي ان استمر في الخطة التي سرت عليها منذ عشر سنوات حتى الآن ويرجح كذلك في تلك الحالة ان المسألة المصرية تتخذ شكلاً لا يرضينا بأنى قبل أو انه . أما اذا أعطينا الخديوي درساً هذه المرة فيرجح عدم وقوع مشاكل أخرى في المستقبل



وقد بر الخديوى بوعدى لى بأن لا ينشر تعيين الوزارة الجديدة رسميا حتى أكون قد فاوضت لندن غير انه سمح للوزراء بأن يذهبوا لدواوينهم ويتولوا أعمالهم . على انى مقابل ذلك أصدرت امرى للموظفين البريطانيين بأن لا يعترفوا بأوائك النظر حتى اسمح لهم بذلك . فكان لهذا الامر وقع سيئ لدى جميع اصدقاء الخديوى ومعضديه واثار سخطهم وفى يوم ١٦ يناير اجتمعت الوزارة فى لندن وكانت نتيجة هذا الاجتماع أنى تلقيت البرقية الآتية :

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار . وفى الوقت الحاضر لا يظهر ان هناك ضرورة للتغيير لذلك فانا لا نستطيع ان نوافق على تعيين نخرى باشا »

وصرح لى ان ابلىخ هذه الرسالة للخديوى وفى الوقت نفسه أمرت ان لا اتخذ اجراءات اخرى بدون مفاوضة لندن

ففى يوم ١٧ يناير قابلت الخديوى وأخبرت اللورد روزرى عن تلك المقابلة بالبرقية الآتية :

« توجهت هذا الصباح الى السراى وسلمت الخديوى صورة برقية تخامتكم وأخبرت سموه انه اذا أقر مصطفى باشا فى منصب رئاسة النظار فانا لا أعارض فى تعيين مظلوم وبطرس للحقانية والمالية . وقلت له انه ليس من العدل ان ألح عليه بالجواب حالا وانى سأعود فى صباح اليوم التالى لالتقى بجواب سموه بما لم يستدعنى سموه قبل ذلك . وزدت على هذا بانه لا يزال هناك وقت للإذعان وانى آمل بكل اخلاص ان سموه يتخذ هذه الخطوة لانه ان لم يفعل ذلك فقد تتخذ المسألة شكلا أشد خطرا وخراجة . ولم أستدل من كل ما قاله الخديوى على نوع الجواب الذى ينوى سموه ان يعطه »

و كنت بطبيعة الحال اثناء كل هذه المفاوضات أرقب سلوك وكلاء  
الدول الأجنبية وعلى الاخص وكيلى فرنسا وروسيا. ولا أستطيع أن اجزم  
بى ان هذين الوكيلين كانا متدخلين سراً فى أمر التغيير الحديث غير انه  
لم يكن هناك أقل ريب فى ان لهجتهما كانت من عهد غير قصير من نوع  
يشجع الخديوى فى مقاومته لانكلترا

على انهما ما كادت الحالة تبلغ هذه الدرجة من الخطورة حتى بدأ  
يشعر ان بالاضطراب فأرسلت برقية الى اللورد روزيرى أبلغه ان قنصل  
جنرال فرنسا اخبر أحد كاتمى أسرارى انه « لاهو ولا مختار باشا كان لهما  
أقل يد فى التغيير الحديث فى الوزارة » وانه زار الخديوى فى ذلك الصباح  
ورفض أن يبدى اسموه أية نصيحة بشأن الخطة التى يجب عليه اتباعها «  
اما قنصل روسيا الجنرال فقد كنت من اول الامر على ثقة بانى  
استطيع أن ادرك لدرجة لا تقبل الريب نوع سلوكه السياسى فان روسيا  
كانت على تمام الاستعداد بان تحزن انكلترا للتسرف فرنسا . غير انها لا تميل  
الى المجازفة لدرجة الوصول الى نزاع خطير لمجرد حبها للمحالفه مع فرنسا.  
لذلك كان الخديوى وحيداً فى مسلكه لا معضد له فيه . وتخلى عنه الذين  
كانوا أصدقاءؤه فى ساعة اعتدال الهواء عند حلول العواصف فقليل من  
الحزم يمكننا من سن الشروط التى نريدها

وبعد ان راجعت الحالة بأجمعها رأيت ان الاوفق حل الاشكال فى  
منصرف دون ان أضطر الى العودة الى مفاوضات لندن اذا تيسر ذلك

والطريقة الوحيدة لبلاوغ هذه الغاية كانت ألا أصر على طلب إعادة مصطفى باشا فهمى الى رئاسة النظار. وقد كانت هناك خجتان صحيحتان تحسنان التسليم فى هذه النقطة . الاولى هى ان مصطفى باشا كان لا يزال مريضاً بحيث انه قد يمضى زمن طويل قبل ان يستطيع ان يعود الى مزاولة أعماله وستجيب الفرصة الى اعادته الى منصبه قبل زمن طويل (١) أما النقطة الثانية فهمى انه قد يكون من الصواب ان لا يذل الخديوى الشاب كثيراً بلا مبرر ولو عمل بكرم فلا يبقى له أقل عذر اذا أساء السلوك فى المستقبل فبعد ظهر ١٧ يناير زارنى بطرس باشا وتجران باشا وكان الغرض من زيارتهما ان يحاولا لوصول الى اتفاق تمهيداً لزيارتى للخديوى فى صباح اليوم التالى . فبعد مناقشة طويلة وافقت على الشروط الآتية :-

ان لا يعود مصطفى باشا فهمى الى منصبه وان يعزل فخري باشا حالاً ويعين رياض باشا رئيساً للنظار

وعدا ذلك - وهذه نقطة علقت عليها أهمية كبرى - فعلى الخديوى ان يقدم لى بلاغاً رسمياً على شروط أمليتها أنا بنفسى فان عليه أن يقول :- « انه يرغب رغبة شديدة ان يوجه عنايته لايجاد أصدق العلاقات الودية مع انكلا ترا وانه يسير بكل رضا بموجب نصيحة حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة فى المستقبل »

---

(١) ان مصطفى باشا فهمى عين بالفعل وزيراً للحريية فى ربيع ١٨٩٤ ثم أسند اليه منصب رئاسة النظار فى خريف ١٨٩٥





وفي صباح اليوم التالي زرت الخديوى وتم كل شئ على ما اتفقنا  
عليه في المساء السابق وانتهت الازمة الوزارية بدون ان ينال أحد الفريقين  
فوزاً فاضلاً أى على طريقة التراضى والتساهل من الجانبين  
ويجب الآن ان أنتقل الى شرح عقبي هذه الازمة

### الفصل الثالث

#### عقب الازمة

يناير ١٨٩٣

موقف الأحزاب البريطانية - سلوك الحكومات الأجنبية - خطة رياض باشا  
الهياج في مصر - طلب زيادة الحماية - الحكومة تلبى الطلب - اللورد روزبيري  
يشرح سياسة الحكومة - كلمة في ذلك

تلقت صحيف الاتحاديين في انكلترا بخير عزل فخري باشا بمزيد  
الاستحسان . وهنا يجب أن أقول ان موقف الأحزاب الانكليزية كان  
في هذا الوقت غريباً جداً فأغلبية الحكومة لم تكن تريد في مجلس العموم  
على أربعين صوتاً . وقسم كبير من الاحرار كان مع مسئله لسياسة المستر  
غلامستون في الشؤون الداخلية يفضل سياسة اللورد سالسبوري في الامور  
الخارجية ويميل الى تمضيدها والمذهب الذي كان يطلق عليه اسم «مانشستر»  
وقاعدته «النسليم بأى ثمن» كان قد مرت عليه عدة سنين وهو يفقد النفوذ  
الذي كان له يوماً بعد يوم والذي وضع هذا المذهب هو «كوبدون»

ومذهبه هذا كان نتيجة طبيعية لرد الفعل الذي حصل من خطة التمهين  
الشديد والتداخل الزائد في شؤون الأمم الأخرى وهو ما امتازت به  
سياسة اللورد بالمستون في الشؤون الخارجية

كما ان الاختيار أظهر ان سياسة العزلة والا نفرد التام تضرب المصالح  
البريطانية واتضح ان فيها من الخطر على السلم العام في العالم ما لا يوجد  
في سياسة التداخل الكثير فأوجد اللورد بالسبوري وسطا صالحا بين  
السياستين المتطرفتين فكانت سياسته الخارجية مرضية لكثيرين من الأحرار  
حتى ان المستر غلادستون نفسه كان يباهي بها ويطريها

وفوق ذلك ان الهزائم التي أصابت السياسة البريطانية والجيش  
البريطانية في السنين الأخيرة في جنوبي أفريقيا ثم سوء ادارة شؤون  
السودان ترك أثرا عميقا في أذهان الأمة البريطانية فان الشعب أدرك ان  
تردد الحكومة الضعيفة التي لا تقوى على معرفة ما يجب ان تفعل يكون  
أشد خطرا على مصالح السلام من خطة الحزم التي تتبعها الحكومة القوية  
التي تحمل العالم على ان يعرف بان الدفاع عن المصالح البريطانية في الخارج  
بعزة واثاء هو من أهم برنامجها السياسي

ان حرب السودان نتجت عن المغالاة في التدخل من الواجبات الشرعية  
التي كانت تدعو الى بعض الاجراءات الشبه خيرية على ان مقابلة الحقائق  
بحزم خير من النيات السلمية وقد أبدت الاختيارات الحديثة الاعتقاد  
بان تسيير سياسة الحكومة أكثر صوابا من تركها يهذفها التيار الى المجاري

الخطرة وهي بدون دقة تسيرها

هكذا ترعرع مبدأ الحرية الامبراطورية بل هكذا ظهر في عالم  
الوجود وقد كان الاحرار الامبرياليون أي طلاب التوسع يعتبرون اللورد  
روزبري زعيما لهم وقد قيل ان كثيرين من المترددين في انتخاب ١٨٩٢  
عادوا وقرروا التصويت للمرشحين الغلادستونيين عندما تذكروا ان  
السياسة الخارجية بارشاد اللورد روزبري تسير على النمط الذي يرضيهم  
ويوافقون عليه

ولم تكن الحماسة التي ابدتها الدول الاوربية المصادقة لنا في الموافقة  
على ما جرى بأقل من حماسة الصحافة البريطانية فان سفير ايطاليا هنا  
السفير البريطاني في رومه بالعبارة الآتية :-

اني أهنئكم بالحزم الذي قابلت حكومة جلالة الملكة به تلك الحماسة التي حاول  
الخدوي ان يحبط بها السياسة الانكليزية في مصر باحداثه التغير الوزاري  
اما في فينا فان الكونت كالنوكي قال للسراغستوس باجت

«انه كان من أفضل الامور ان يعلن للعالم عامة ان سياسة حكومة جلالة الملكة  
بشأن مصر لا تتغير مهما اختلف نوع الهيئة التي تتولى زمام السلطة»

اما الحكومة الفرنسية فاحتجت احتجاجا يدل على عدم المبالاة

كثيرا فان المسيو وادنجتون اعترض على نوع الاجراءات الاستبدادية التي

يخشى من ان ينظر اليها في فرنسا وأوربا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل

«الضم الفعلي» فأجاب اللورد روزبري على هذه الملاحظة بكل حزم قائلا

« انه عالم بان قد وقع شيء من الاستبداد غير ان ذلك كان من جانب الخديوي



الذى أسند بدون إعلان أو إنذار أو استشارة رئاسة النظار الى رجل لا يليق مطلقاً  
لذلك المنصب »

اما ما كان في الاستانة فقد كتب عنه السر كلارفورد يقول ان  
« كبار موظفي الباب العالي يميلون الى قبول الحالة بسكون » على انه بعد ذلك  
بقليل عند ما زيدت الحامية البريطانية في مصر كما سيجيء كتب يقول ان  
« السلطان تكبر كدراً شديداً وعلى الاخص لانه كان في الممر الاخير يجاهر امام  
رجال حاشيته مفتخراً بانه لن يمضى زمن حتي يتم الجلاء التام »

ومهما يكن السبب في كدر السلطان فان التأثير الفعلي على افكاره  
كان على اية حاله شديداً وقد كتب السر كلارفورد يقول :-

« ان جلالاته في حيرة لا يدري ما هي الخطة التي يتخذها ولا يعلم ماذا يفعل »  
فحسنت حكومة الميستر غلادستون مركزها تحسينا بينا في الخطة  
التي جرت عليها في هذه الحادثة ورأى الشعب البريطاني كما رأت الدول  
الاجنبية ان حكومة الاحرار تستطيع عند الحاجة أن تعمل بحزم وقوة  
وازداد العضو الحر « الامبريالي » تعلقا بحزبه وباهي الاحرار أنفسهم  
وفاخروا قائلين ان العالم رأى ان خصومهم السياسيين لم يحتكروا كل  
السنجاياء والمواهب للتصرف في الشؤون الخارجية . اما الاعضاء المعتدلون  
من الاحزاب المختلفة فانهم سروا سروراً كثيراً من الشكل المرضي الذي  
انتهت اليه الحالة

أما المتقنون من الخصوم في الخارج فانهم تفوهوا ببعض عبارات  
الاحتجاج غير انهم - كما هي الحال دائماً - قعدوا عن اتيان أية حركة

كانت عند ما رأوا الحزم والثبات الذين أبداهما خصومهم  
ثم انه لم ينقض بعض الزمن حتى اتضح ان تعيين رياض باشا رئيساً  
للائصار كان خطأ على ان جميع الظروف كانت وقت تعيينه تحسن ذلك التعيين  
وتدل على انه قرين الصواب وكنت أنا أعتقد ان خير ما يجب عمله وتقضى  
به الحكمة ان لا يسار بشدة في مما كسة الحركة الاسلامية التي أثارها  
سلوك الخديوي بل يجب السعي لارشادها وقيادتها وقد كان مجال الاختيار  
لمن يصاح لهذه القيادة محدوداً فالمصريون المتفردون لا نفوذ أو تأثير لهم  
بين المسلمين ولا يوجد بين المعممين رجل له من المعارف والاختيار ما يؤهله  
الارتقاء الى منصب وزير والباشا القديم المتخرج من « المدرسة التركية »  
لا يجوز الافتكار به لانه اذا عين لا يكون هناك شك بوقوع النزاع بينه  
وبين كل موظف أوروبي في البلاد بينما هو في الوقت ذاته لا يستطيع ان  
يمتلك عواطف الاهالي وينال رضاهم

فالتحيز اذن في تجربة طريقة ارشاد الحركة الاسلامية ينحصر في  
رياض باشا . فانه قد كان أقل « اوروبيه » من المصريين المتفردون  
والارمن وفي نفس الوقت - على ما كنت أرجو وأعتقد - أقل اسلاميه  
من اتباعه المسلمين وقد تولى منصب رئاسته النظارة أكثر من مرة ويعرف -  
أو كان يجب أن يعرف - الخطر من تشجيع الاراء والمبادئ العرايه  
التي كانت قد بدأت بالظهور تحت اسم جديد هو لقب « خديويه » وقد  
شهد بلاده في مخالب الثورة التي لم تقمع الا بتدخل انكثرا العسكري

وكان رياض باشا فوق ذلك ناقد الكلمة فاذا استعمل نفوذه بطريقة تليق بمقام الحاكم واجتهد في أن يوفق بين المصالح المتضاربة بخطوة مصر بلا شك خطوة أكيدة في سبيل الاستقلال.

على أن جميع الأمال التي كنت أعلل النفس بها بأن يتبع رياض باشا سبيل الحكمة والرشاد ذهبت ادراج الرياح فبدلاً من أن يلج على الخديوي الشاب بأن يسير بتعقل وبدلاً من أن يقوده في طريق التوفيق والمسالمة حسن له مسلكه الحديث وشجعه على العمل في مما كسه الكلترا. ففي يوم ١٩ يناير قابل رياض باشا السرالون بالمر وكان يستعمل في الحديث معه حرية أكثر من التي يستعملها معي. وهذا ما أرسلته للورد روزبري عن الحديث الذي دار في تلك المقابلة.

« لقد استنح السرالون بالمر أن سعادته ينوي أن ينحاز بالكلية إلى جانب الخديوي ولم يكن مطلقاً راضياً من اللهجة التي استعملها رئيس النظائر في حديثه وقد قال له رياض باشا في سياق الحديث إن سلوك الخديوي قد رفعة في أعين الشعب وأكسبه احتراماً تاماً وأن جميع المصريين الآن في جانبه. أما أنا فأعتقد أن هذا القول قد يصدق في طبقة (الباشوات)

\* \*

حصلت تغييرات وزارية عديدة في أثناء حكم توفيق باشا وكان يحدث معها بعض الحركة والتحدث في مجالس مصر غير أن ثورة الأفكار في تلك الحالات كانت تسكن سريعاً. أما في هذه المرة فقد اتضح أن التهيج العام قد تجاوز تلك الحد وقد أخبرني صديق مصري أن الحالة كانت كثيرة الشبه بالتي كانت عليه عند بدء الثورة العرابية غير أن الفرق



الوحيد هو ان الخديوى نفسه فى هذه المرة قائد الحركة وقد التف حول الشاب الطأش كل « باشا » حرم من امتيازاته او كبح جماح سلطته التى كان يسيء استعمالها . وكل مسلم متعصب يلعن الكفرة فى قلبه وكل طالب منصب خاب مساء وكل موظف خائن حرمة الرقابة البريطانية من كسبه المحرم وكل شاب خفيف العقل من المصريين يعتقد انه مساو - ان لم يكن ارفع - من رئيسه الانكليزى جميع هؤلاء التفوا حول الخديوى وبدون انه يعرفوا على الارجح ما هم فاعلون رفعوا رايه الثورة ضد المدنية الغربية وهكذا اتحد المصري المتفرنج الذى كان يتظاهر بالاصلاح مع الباشا المتقهقر الذى كان يتحسر على الزمن الذى كانت البلاد فيه تحكم بالكرباج والرشوة والفساد وأولت الجرائد المعادية للانكليز الحوادث التى جرت حديثا على غير حقيقتها فقالت ان الخديوى نال فوزا مجيدا وانكرت كل الانكار انه وعد باتباع مشورة الانكليز واقامت مظاهرة ضخمة استعمل معها العنف امام ادارة جريدة المقطم وهى جريدة وطنية متشعبة للانكليز وعقدت الاجتماعات فى الاقاليم استعملت فيها لغة العداء الشديد للاوربيين وجاءت الوفود الى مصر تهنىء الخديوى على مسلك الوطنية الذى سلكه وتولى السكان الاوريون الخوف الشديد وبدأت المصارف المحلية ترفض المعاملات والتسليف

على انه رغما عن كل هذه الدلائل الخارجية الظاهرة فقد كانت الحركة بالحقيقة سطحية وهمية فان مشايخ القرى الساكنين الجهلاء



المرء وم مصطفى باالاسلامى





الذين أرسلوا رؤسائهم للبرقية للجدوى في مطالعة لا بد من الباشاوات من كانوا  
يتوهمون دائما في قلوبهم بكل إخلاص بان يندرجوا في رتبة الخلفاء ويرى  
ويقدرونهم من الرجوع إلى عهد الإسلام آت و المظالم الماضية ولم يكن قد البلا  
شخص واحد لا يرتب ولا يتعلم فؤاده لقبول الحكومة البريطانية  
مطالب الباشاوات فتسبب في خروجها من مصر في سنة ١٨٨٢م فاستأجر  
لقد يصب على العقل الغربي ان تصور ان احدا يستطيع ان  
يكون في وقت واحد وطنيا غيوراً يرغب من صميم افؤاده ان يتجلى  
الجنود البريطانية عن مصر ثم يصير لهم نصيباً في الحكومة الصالحة التي تود بقاومهم على  
انى اذ لم يكن قدما فتمت القاري في ان المعبري يطمح ذلك هو تلك من ذمة  
المروية فقد ذهب سدي كل ما ركبتم في كتابي مصر البلاد بغيره جن  
الاخلاق الشريفة وديم ثباتها وكثرة تقابلها في رغبنا في فداية  
من غير ان يندم الحركه وان يكون اسطحيه لان افهمنا في بلادنا من  
المعبرين الذين لا صوت لهم لا يشتركون بها ولم يعطوا عليها الا انها كانت  
حزبية مؤثرة شبيهة ان لم يفتح فقد تؤدي إلى مشاكل خطيرة وتصل إلى نهاية  
ما ينتج عنهم ملتوي افراد لا ضمير ولا ذمة لهم قيادة شئت من اهل سادج  
وزد على ذلك فان عدم وجود هذه الحركة بالمعنى الحقيقي لا يمكن  
يعرفه الا الذين يعرفون البلاشيين المبرفة الصحيحة واكل شخص آخر  
بعضاً كان لو انهم لم يزلوا في الحالة الاولى كما قالوا في هذه النقد يعتقد في انهم  
الوطنية والحماسية الشديدة التي كان يغالي فيها في النظام هو

ان «الباشوات» كانوا بلا شك يعبرون عن آراء وأمانى لا تنطبق على رغائب الشعب المصرى الحقيقية غير انه لما كان ذلك الشعب صامتا اما لجهله أو لخوفه فقد كان صوت أولئك الباشوات عاليا ليس باللغة العربية فقط بل بafصح اللغات البازيرية . لذلك كان من السهل جداً ان يقع الشخص الذى يراقب مجرى الحوادث عرضة للخطا فيخلط بين صوت (الباشوات) وصوت المصريين الحقيقيين .

على الطبيب ان يتحقق من حقيقة المرض ويعرف اعراضه ويثق من اصابته في تشخيصه قبل ان يصف العلاج . أما أنا فلم يكن عندى أدنى ريب فى أن مصابنا الحقيقى كان يعود فى أسبابه الى الاعتقاد المتين بأن الحكومة البريطانية التى كانت تتولى زمام الاحكام هى على وشك ان تتراخى فى القبض على أزمة مصر وان تتخلى عنها . ولما كان هذا هو الداء كان الدواء بسيطاً جداً وهو زيادة الحماية البريطانية . زيادة تأنيقائدتين الأولى توطيد النظام العام الذى كان مهدداً كل التهديد والثانية تهدئة بحر السياسة المزبد وذلك عند ما يتضح ويظهر ان الآراء المحلية أخطاء خطأ أكيداً فى فهم حقيقة مسائل الحكومة البريطانية لذلك أرسلت الى اللورد روزبرى البرقية الآتية :-

«انى وان كنت لا أجد وجهاً لعدم الرضا والشكوى من لهجة الخديوى وتصرفه الا انى فى الوقت نفسه أنظر بقلق الى الحالة المحلية . فقد أصبح رياض باشا على ما فهمت فى المدة الاخيرة متديناً كل الدين ولذلك فهو يميل الى اتباع روح التعصب والعداء نحو الازويين . ولما كان الخديوى فى الماضى يشعر بتفوق شديد من رياض

باشا فقد تستميلة اليه الآن مظاهره الاستبدادية ويتجدد الاثنان للعمل ضد انكلترا  
وفي هذه الحالة يحدث المشاك

وقد زار الخديوي أمس جمهور من الوطنيين ومع ان هذه المظاهرة كانت على  
نوع ما مدبرة ومع ان الخديوي لم يكتسب بالفعل حظوة حقيقية في أعين الجمهور غير  
انه لا يحتاج الى كثير ليصبح الناس وهم ينظرون اليه نظره الى المصري المتلى  
غيره ووطنية وعداء للاحتاب والمسيحيين وقد اتخذت الصحافة التي تصدر عن الشعب  
الاسلامي الشديد لهجة شديدة مؤذية

ومن رأي الخزال واكر ورأي ان الحامية البريطانية ضعيفة جداً وأود كثيراً  
ان أعلن حالاً انه قد تقرر زيادتها

ولا اعتقد ان حكومة جلالة الملكة تستطيع ان تقول او تفعل شيئاً يؤثر  
ما يؤثره اتباع هذا الاقتراح الذي أوصى بكل شدة بالواقعة عليه واني أرغب ان أعلن  
هنا الامر قبل ان يجد الخديوي أو رياض باشا فرصة كافية للأقدام على أو تكات  
عمل آخر من أعمال الطيش والحقارة

أرسلت هذه البرقية وبعد مفاوضات أخرى تلقيت بمزيد الارتياب

### الرسالة البرقية التالية :-

« لقد قررت حكومة جلالة الملكة بالنظر للحوادث الاخيرة وللرأي الذي  
أبد يتموه أتم والقائد البريطاني العام ان تزيد الحامية البريطانية في مصر فأرجو ان  
يبلغ هذا القرار للخديوي ورئيس نظاره بدون ان تبين لها السبب الذي دعا الى هذا القرار »  
فكانت نتيجة هذا الاعلان سريعة جداً فان خطة رياض باشا تغيرت  
وبدا الاضطراب الذي ساعد سلوكه السابق على اثاره يحمى وتوقفت  
حركة الهياج ضد الاوربيين وكانت قد سرت في الاقاليم وهدأت خوارق  
الاوربيين والوطنيين أصحاب الاموال الصحيحة وشعر الجميع ان الحكومة  
البريطانية أظهرت بكل شدة ان لصبرها الطويل خيراً وانها في ساعة



الحاجة تعمل ما به مصلحة المدينة

وبعد هذا بقليل نشر اللورد روزبرى بياناً يوضح إزاء الحكومة

بشأن الحالة المصرية وقد ختم هذا البيان بعد شرح الحوادث المتقدمة بما يأتي

وقد يقال إذا وقعت صعوبات أخرى أن الأحوال التي دعت للاحتلال البريطاني قد تبدلت وقد يتساءل البعض عما إذا كان تغير الظروف يقتضي تغييراً مناسباً له في السياسة وما إذا كان الاحتلال يدوم رغم إرادة البلاد كما قد يبدو ورغم شعور القسم الأكبر من السكان أو أن الأفضل العدول عنه وإبطاله

فعلى هذا أحيب ولو أن بعض الاعتبارات الأولية بما كس بعضها البعض الآخر أولاً إن من الواجب الاهتمام قبل كل شيء بمصالح الحالة الأوروبية في مصر وبسلامة أفرادها. ثانياً : - أنه ليس من الواضح مطلقاً أن شعور السكان الوطنيين الحقيقي في طول البلاد وعرضها هو على شيء سوى المودة والشكر إن مع أن من الصعب الوصول إلى إعلان ذلك بشكل قطعي صريح. لذلك لا يكون من الحق والصواب أن سياسة هذه البلاد المدنية على اعتبار الأمور التي لها أهمية دالة يصير تعديلها اجابة لدوافع شخصية تبدو بسرعة أو لهايج قصير العمر يحدث بين فريق معلوم من السكان ثالثاً : - أن من المستحيل الرجوع حالا وبدون ترو وحال ظهور أول ضغوبة عن عملنا أقدمنا عليه أمام الجميع في مصلحة وأرباب العامة ومصلحة المدينة الراقية ، وإن سيخل عن نتائج حسنة في ذلك السبيل توصلنا إليها بعد الاجتهاد ستة عشر سنوات وأربابنا يترجح كثيراً أن انسحاب الجنود البريطانية تحت ظروف كالمخروف الحالية ينتج عنه رجوع البلاد إلى نظام الحكومة الفاسدة المستبدة الذي كان في العهد الماضي ويتلو ذلك اضطراب وتشويش قد يستدعيان التداخل مرة ثانية تحت ظروف أصعب كثيراً من الظروف الأولى ولو أنه ليس هذا محل البحث في الكيفية التي يكون عليها ذلك التداخل

فكل هذه الاعتبارات تدعو إلى نتيجة واحدة وهي أن الخطة الوحيدة التي يجب اتباعها في الوقت الحاضر هي أنه يجب علينا أن نؤيد النظام الذي وضعت قواعدهم

بإرشاداتنا وإن نستمر بدون انقطاع وبصبر وثبات على وضع قواعد مكنة للنظمات  
القضائية والادارية التي تكون بها الضمانة الكفائية لعبادة مصر في المستقبل  
وقد تقع والحق يقال ظروف كالتى أشرت إليها تستجنى لوجوب الدخول في  
مفاوضات جديدة مع الحكومات الأوروبية والحكومة التى لها السيادة على مصر  
ولا فائدة في الوقت الحاضر من البحث فيما قد يريخ أن من الواجب اقتراحه في  
تلك الظروف كذلك لا حاجة لنا لأن نتنبأ عن النتيجة غير انزما إلى هو أقل ما يقدرون  
بلا ريب وهو :-

أن لا يجوز مطلقاً أفلات مصر من الرقابة الأوروبية التى تستدعى الحالة اظهارها  
بكيفية أشد وأصعب من الكيفية الحاضرة. أن الاضرار في ذلك غير منظور  
قريباً غير أن الحوادث الأخيرة تخطرنا لأن تحدث فيه وتهدد وقوعه. ولا نستطيع  
مطلقاً من الوجهة الأخرى لأن نرى الى أية درجة تؤخر هذه الحوادث توطيد الامن  
والنظام والعدالة وبمعنى كبير الحكومة. تلك الامور التي أعلنت الحكومة محاولة  
الملكية موافق السلطان والدون الاوروبية على إنضائها هو الاساس الوحيد  
والضمان إلا كيد الذي يتخذ مبدأ أولي الجلاء بالجواز الى طلبة عن مصر نه

أن اللورد روزبرى استحق على عمله هذا كل شكر أن من أنكثرا  
ومصر فانه وضع لأشؤون المصرية أفضل أساس سياسي مشين يستطيع  
وضعه أثناء تلك الأحوال الخرجية. وقضى قضاء مبرماً على فكرة الجلاء  
التي كانت تجول في رؤوس البعض بدون النظر الى النتائج التي تتوقف  
على ذلك وبين الجميع أن الامة العظيمة لا تستطيع أن تنصل بلا مبالاة  
من المسؤولية التي اتخذتها على عاتقها وتعهدت بها أمام كل العالم  
ولما كان يوم ٢٦ يناير أرسلت للورد روزبرى البرقية الآتية :

« أتى أعتقد أن الدرس الذي تلقته الخديوي الآن يجعل سموه يحترس في سلوكه في الوقت الحاضر »

وقد أصبحت في قولي هذا لآفة من عام كامل قبل أن تلهب نار العداء ضد أنكارترا التي كان الخديوي قد استطاع بمهارته أن يخفي بدخان الخديعة لحيها فألحقتنا الضرورة إلى أن تلقى عليه أمثلة جديدة وسأبحث الآن في الحوادث التي اقتضت هذه الامثلة

## الفصل الرابع

من يناير ١٨٩٣ إلى نوفمبر ١٨٩٥

مسلك رياض باشا - زيارة الخديوي للاستانة - اشتداد المعارضة في مصر حين ماهر باشا ناظرًا للحرية - خرج الموقف - أوامر اللورد روزيري - خطة ورلسا وروسينا - اذعان الخديوي - استقالة رياض باشا - نوبار باشا يؤلف الوزارة - فشل تجربة رياض - مصطفى باشا فهمي يخلف نوبار باشا - الاختيار الذي اكتسبه الخديوي - مخاطبات مع اللورد روزيري

٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ أرسلت برقية إلى اللورد روزيري قلت فيها « أن الحالة في المستقبل القريب تتوقف بشوع أخص على النفوذ الذي يستطيع رياض باشا أن يستعمله للتأثير على ذهن الخديوي »

على أن الأمر انجلي بمرور الأيام عن نقطتين كانتا تردادان كن يوم ضبوحا وجلاء. الأولى أما أن رياض باشا لم يكن راغبًا في التأثير على الخديوي ليخفف من عدائه لأنكارترا وأما أنه كان عاجزًا عن ذلك. والثانية هي أن نظام الأحوال الذي كنت أعلل النفس بتأييده جاء على عكس



المرغوب فان رياض باشا لم يؤثر بالخدوي بل ان الخديوي وحاشيته هم الذين أروا في رياض باشا

ان رياض باشا عندما كان وزيراً في عهد اسماعيل باشا كان يتصرف بامور وأحوال عرفها حق المعرفة وفهمها كل الفهم فأبدى في أعماله شجاعة كبرى ومقدرة حقيقية على ادارة شؤون الحكومة فلا يجب مطلقاً أن تثلم الحوادث التي ارويها إلا أن حسن الخدمات الجليلة التي أداها لبلاده في ذلك العهد أو تسدل عليها حجاباً من الظلام . وذلك لانه قضى عليه عام ١٨٩٣ أي العام الذي وقعت فيه هذه الحوادث أن يتصرف في أحوال وشؤون لم يكن يفهمها فيها تماماً

ان رياض باشا لم يكن له والحق يقال الاطلاع السياسي الكافي لمكافحة حالة لا ينكر انها كانت محفوفة بالصعوبات . فانه كان عدواً لما هو اوروبي بالمعنى الصحيح حتى انه كان يود أن يتقص الرقابة الاوربية على الادارة المصرية الى درجة العدم غير انه كان يخاف أن يرخي العنان لاماله الحقيقية فكان يثير التعصب الاسلامي ثم يرتعب من نتيجة أعماله . وكان يكره الانكليز غير انه يفضل ان يقع في أيدي انكليترا من ان يكون في أيدي فرنسا . وكان يكره المنظمات النيابية ومع ذلك فقد نشط الهيئة البرلمانية للفتلة في مصر وشجعها على توطيد مركزها لمقاومة انكليترا والتهجم عليها ثم انه كان يخشى نتائج اعادة السلطة الشخصية للخديوي التي طالما أسى واستعمالها الا انه امتنع عن معارضة وسواس واهواء مولاة الشاب

والمطوائره الفريضة بالجو كان يكره الافكار الثرائية ومع ذلك سمح لنفسه ان تساق الى مخالفة غير طبيعية مع أشخاص كان يعرف كل المعرفة انهم يسعون في كل السعي لاثبات الحق في وجهه وادوات عظيمة في مسيرته لتحقيق امنية العرايين وهي عدم وجوده ولا سيما في مصر في تلك الايام على الهيئات التركية المتمصرة في هيئة مصر الوطنية التي وكان جيميني ان يفتار في كل وظائف اوروبا البلاد غير انه كان في شكل اخيه لم يظن ان الايام التي تباينها لا غنى له عن الاوربيين . وكان يكره المرحلة الحرق كل الكرة والتمتع ذلك الحال ينشط منتهى الجسارة والوقاحة نويته بجهالة التي لطيفة في الطيف شواذها

وهكذا كانت أعماله وتصرفاته صورة حقيقية للاضطراب والارتباك في تلك الحقبة من حياته . كان على اللقيام يسير سيرا مضادا لما هو اوروبي ثم بعد ذلك اضطر الى الظروف التي كان على اعقابه . من ذلك انه رفض ان يسمح لنفسه بغيره في كالمكون في يومه من الموظفين البريطانيين بحضور جلسات المجلس في النظر في شئ ان كره ان يوقع امرا يلقى قراره السابق . وأصدر منشورا تلقا جولة المرأة في جميع الموظفين المحليين بالامتناع عن مفاوضة ضباط في البوليس الذين طائروا في شئ لم يلبث ان أصدر منشورا آخر يضادوا امره السابقة في تلك الخطى المستقيمة بثان كان في الدقيقة الواحدة يشجع الصحافة المتعصبة في اعلامها على ان تكون له شئ ينقلب في الدقيقة الاخرى يفرى احد الصحافيين المشهورين في تلك الحقبة بتمبلغ وافر من المال ليوقف جريدته ويهجر البلاد

\* \*

بلساه كاه داه

لم يقع من الحوادث عام ١٨٩٢ ما يستحق الذكر سوى زيارة الخديوي للاستانة ومعه تيجران باشا وقد كان ينتظر أشياء كثيرة عظيمة من وراء هذه الزيارة فان الخديوي بدأ حكمه بما كسبه الأثرak والعمل ضدكم إلا أنه انقلب الى عكس ذلك بعامل التكره الشديد لانكثرا. واجتهد ان يكتسب عطف الترك عليه ووقفهم الى جانبه واستغاث بالسلطان لينقذه من حمل النير البريطاني وأصدما متاعب الاحتلال البريطاني موجهة بشكاوي عديدة لا اساس لها الى الموظفين البريطانيين. ويدها كان الخديوي يفعل هذا الامر كان تيجران باشا يطوف السفارات الاجنبية في الاستانة مدافعا عن البلاد التي استوطنا ومؤيدا حجةها.

وسافر ايضا وفد من مشايخ مصر الى الاستانة ليرفع عريضة الى السلطان بصفته خليفة المسلمين، يلتمسون منه ان ينظر في لمريم مع ذلك العدو الاجنبي الذي اجتل غلاهم فتذر خلا بحجج لا اصل لها وقدره منعت قدماه في البلاد وهو يترفض الا ان يبقى متجسسا ارضها بوجودة رعم وعوده العديدة بأنه لا يطيل الإقامة

على ان هذا الوفد لم يلق الا الفشل التام فان السلطان على ما جاء من السفير البريطاني في الاستانة - نصح الخديوي بطريقه ابوية ان يفوض أمره الى الله ويرضى بما قسم له ويثق بفعل الزمن مخافا دائما على العلاقات الحسنة مع الانكليز

أما تيجران فان السلطان استدعاه وأذره ان لا يسير على خطه في



السياسة قد ينتج عنها ارتباك ومما عيب وان لا يشير على الخديوى بمثل ذلك .  
فكانت النتيجة ان سلوك تيجران باشا تغير تغيراً يدياً فأبدى رغبة أكيدة في  
العمل على وفاق مع الانكليز وقال للسفير الايطالى في الاستانة ان «زيارة  
الخديوى للاستانة قد قضت على كثير من الاحلام التى كان يحلم بها من قبل» .  
أما عن السلطان فقد كتب السفير البريطانى السير ارثور نيكلسون يقول :  
« انى قد علمت من أمور كثيرة ان السلطان خائف من انكثرا كثيراً ورفضه  
اجابة الخديوى الى رغباته ناتج عن هذا الخوف »

أما عريضة المشايخ والاعيان فان السلطان لاسباب معلومة كان من  
طبعه انه يكره المظاهرات على أنواعها

وقد كتب السير ارثور نيكلسون يقول :

« ان الاعيان أكثر استياء من الخديوى فان الوفد قد فشل في مهمته كل الفشل  
واذا صدق مخبري فان المراقبة شديدة عليهم للدوحة جعلهم يتضايقون منها ولم يسمح  
لهم بالدخول الى حضرة السلطان واذا دخلوا تحديقه يلذز لا يسمح لهم بالاقتراب  
من كشك خلاته وقد بقيت عريضتهم في غلافها وزد على ذلك انهم منعوا من رؤية  
الخديوى او الاقامة قريباً من موضع اقامته »

ومما تكن البواعث التى جعلت السلطان يعاملهم هذه المعاملات فلا  
ريت انهم نالوا ما يستحقون . فان هذه العريضة كانت ألطف فصل هزلى  
في رواية الحركة ضد الانكليز . وقد سئل شيخ كبير السن معروف بعمله  
للانكليز لماذا وقع تلك العريضة فقال : « كلها كلام فارغ فاني كثيراً  
ما أقول لجلي أو حصاني اذا ضايقني شيء : « لعنة الله عليك أو قاتلك لله

يا ابن الخنزير « ولو كنت أعلم ان ما أطلبه وأدعوه به سيكون لكنت ألزم الصمت غير اني كنت أعلم ان الحيوان سوف لا يناله أذى. وهكذا حالى فى العريضة فاني أعلم ان الانكليز باقون هنا وقعتها أو لم أوقعها. لذلك أله أرضى مولاي الخديوي بتوقيعها والانكليز باقون على كل حال يحافظون على مصالحى وأرزاقى والسرور يشمل الجميع »

هذا ما قاله ذلك الشيخ ولا ريب فى ان كثيرين من الذين وقعوا العريضة كانوا على هذا رأى

هذه هى النتيجة الوحيدة من زيارة الخديوي للإستانة فانه اقتنع بالآ ينتظر أقل مساعدة من تلك الجهة

ذهب شاهراً الحرب وعاد خصماً مؤدباً منكسوراً الخاطر. وقد كنت أقدر ان نتيجة الزيارة ستكون شيئاً من هذا النوع ولذا لم أعمل شيئاً لمنعها أو العدول عنها مع ان كثيرين قالوا انه كان ينبغي ان أفعل ذلك

\*\*\*

ذهبت الى انكلترا فى أوائل يولييه ولما عدت منها رأيت ان زئبق السياسة يدل على قرب هبوب العاصفة فقد كان فى كل مصلحة من مصالح الحكومة شىء من الخلاف الظاهر بين النظار المصريين والوظفين البريطانيين الذين فى خدمة الحكومة فالمصريون كانوا يبدون العداء والمعارضة والانكليز يبدون الاستياء ويتبرمون من المعارضة التى كانوا يلقونها وقد كان استياءهم من طبيعياً غير انهم لم يلاحظوا بقدر اللازم صعوبات الحالة السائدة

وقد كنت أرى أن المارضة اتخذت شكلا يصعب جدا محاربتها فاذا  
وقع خلاف ظاهر وأضحى كنت أدعى للمداخلة فأحل عقدة الخلاف على  
شكل مرض غير أنه يستحيل أن أستطيع التداخل في كل أمر طفيف من  
أعمال الإدارة فإن معظم الماكسة كان في أمور طفيفة يصعب الشعور بها  
وليسها غير أن ذلك لا يقلل أضرارها وأذاها . وهكذا وضعت ألوف من  
المراقيل الصغيرة في سبيل عمل لأصلاح لأنه إذا نظرنا للحقيقة نرى أن  
الموظفين كلهم من أكبر إلى أصغر صغير كانوا تابعين لعصاة الحركة  
ضد الانكليز ولم يكن ذلك مطلقا لأنهم جميعا يكرهون الانكليز بل إن  
سبب سلوكهم هذا يعود إلى علمهم بأن رقيهم وتقدمهم متوقف على  
الخدوي ورياض باشا . وقد سمح هذان الاثنان بأن يفهم الجميع أنه لا يجد  
أحد حظوة في عيونهما غير المعزوفين بعدائهم للانكليز . وأظهر الخديوي  
عداء واضحا لكل من رأى أنه يتوיד للموظفين البريطانيين أو يبدى أقل  
رغبة في مساعدتهم في أعمالهم . وكان الخديوي عند مجيء المشايخ والعمد  
إلى مصر لتقديم الاحترام له يقصدهم جانباً ويسبى إليهم لأهم أصدقاء  
الانكليز وقد حرم أحد كبار أصحاب الاملاك من أعيان الوجه القبلي من  
الدخول إلى السراي الخديوية طول حياته وقيل له أنه مادام قد انضم إلى  
الانكليز فالأحرى به أن لا يختلط إلا بهم وقد كان ذنب هذا الرجل  
الوحيد أن يدينه وبين بعض الضباط البريطانيين في البوليس علاقات ودية  
وكان ظاهراً كل الظهور أن هذه الحالة لا يجب أن تدوم إلا أني لم



اكن أشأ ان ابدأ في ايجاد الازمة فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين  
مختاراً ان لا أقاتل الا في الميدان الذي يوافقني فإنه كان من الواجب ألا  
يقع النزاع الا لأمر هام يدركه الشعب البريطاني ولا يكون فيه من الوجهة  
الأخرى باب لتدخل أية دولة أجنبية . ولما كنت أعرف طبائع القوم  
كنت على ثقة تامة بانى اذا استطعت الصبر فجهالة أولئك الخصوم  
ستمكنني من الفرصة المناسبة لضرب الضربة القاضية . وقد كان ما قدرت



أسندت أثناء غيابي في انكلترا وكالة نظارة الخريفة الى ماهر باشا  
فحالا سمعت بالخير شعرت بان هذا التعيين مقدمة للمتاعب . وذلك ان  
الخديوى كان قد أظهر خطأ كبيرا وقلة تبصر بالتصرف بالشؤون العسكرية  
فلما تولى ماهر باشا منصبه وكان حائزاً لرضا الخديوى وثقته بدأ يعمل  
لتقويض سلطة الجيرال كتشير القائد العام للجيش المصري (سردان) (١)  
وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر الخديوى ولحقه ماهر باشا صاعداً في النيل  
وكان مختاراً باشا قبل ذلك بوقت قصير قد تعهد الجنود المصرية العسكرية  
في أصوان وكورسكو ووادي حلفا وامتدح كفاءهم مدحاً كثيراً . فالخديوى  
الشاب الذي كان بالطبع يجهل الامور العسكرية جهلاً تاماً رأى غير ما رآه  
القائد المجرب الذي قاد جنود سلطنة اليوأسل في ميادين القتال . فأمطر

(١) ان ماهر باشا مثل كثيرين غيره من الموظفين المصريين أدرك فيما بعد خطأ  
سياسة العداء للانكليز وتولى منصباً ملكياً سار فيه بكل وفاق مع الموظفين البريطانيين .

التقادات الصديانية على كل شيء رآه وأهان الضباط البريطانيين وبذل غاية  
 جهده بأن يثير بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش وكانت النتيجة ان  
 المسألة بلغت أشدها في وادي حانما فجاءني في يوم ١٩ يناير التنازل الآتي  
 من الجنرال كاتشير

« لقد أبدى سمو الحديوى في الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة  
 للقواد البريطانيين ومحقرة لهم وبعد ذلك قال لى ان من رآه انه من العار أن يكون  
 الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم السكينة . فأمرعت عند سماعي هذا القول  
 برفع استقالتي مستملا لهجة الاحترام . على اني أقول انه قد ظهر جليا لى واسواي  
 ان الحديوى من حين وصوله الى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع  
 الضباط الانكليز وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الاتقادات التي  
 لا محل ولا مبرر لها . لذلك شعرت بانى لا أستطيع أن أدع ملاحظات سموه الشائنة  
 للجيش المصري تمر بدون أن أقدم احتجاجا رسميا محافظة على ذرفهم وحقوقهم فاما  
 فعات ذلك أصبح سموه كثير التردد ورغب الى مكررا ان استعيد استقالتي فاختبرت  
 سموه انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعقشون بهذه الصفة العلانية . فان  
 مركزهم في البلاد يمتسي . وليس بالامكان تأييده وانه اذا دام هذا الحال يصعب على جدا  
 الحصول على ضباط اكفاء يقبلون الخدمة في الجيش المصري فأكد لى سموه ان له  
 الثقة التامة بي أما أنا فخفته يفهم اني ربما لا أصر على استقالتي واواني لم استردها نهائيا »  
 قرأت هذا التنازل وكان اول ما جال بخاطري حرج الموقف  
 وخطورة الحادثة التي حوى وصفها . فانه اذا كان هناك شيء يطبعه في الذهن  
 قبل سواه التدريب السياسي الذي تلقته فهو شدة الخطر من العبث بنظام  
 جيش منسلح ومن الاخلال بالضبط والربط بين افراده . وهذا الخطأ  
 وهذا الخطر اللذان هما عظيمان في حد ذاتهما في كل الظروف يزددان

عشرة أضعاف عند ما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط أوروبيين  
مسيحيين بينما باقى أفراد من الأفريقيين والاسيويين المسلمين

وقد صرف الضباط البريطانيون عشر سنوات يبذلون كل قواهم فى  
تهام الخديوى المصرى ان اقل من واجباته الطاعة والاحلاص للخديوى ولا  
شئ من الغرابة فى عملهم هذا لان وجودهم فى مصر هو نتيجة انتفاض  
الجيش المصرى على الخديوى السابق . أما الآن فقد انعكس الامر وقام  
الخديوى الشاب بحرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم . وبذلك  
ضرب نفاسه على جذور النظام العسكرية . وباليته وقف عند هذه الحد  
ان الجيش المصرى جيش متجانس وهو مؤلف من السودانيين  
ومن الفلاحين وهناك شئ من العداء لم يبرح موجوداً بين الجنسين  
فالخديوى - وربما كان لا يعلم تماماً ما هو فاعل - نفخ فى ذلك العداء  
واضرم ناره

انه يصعب جداً ايجاد لغة تكفى للتعبير عن مضار سلوك بهذا السلوك  
ولا أتذكر فى كل عهد اختبرته انى رأيت سلوكاً سيئاً من أى رجل فى  
منصب كبير يضارع فى ضرره واذاه سلوك الخديوى عباس فى  
هذه الحادثة .



اما الخاطر الثانى الذى خطر لى فهو ان الفرضة التى كنت ارقبها قد  
خابت وانه والحق يقال ان الصعب اختيار ميدان للواقعة أنسب من



هذا الميدان . فان الاراء كانت متفقة حتى آراء الناقدين المعادين لنا على ان  
 لعمل الذى عمله الضباط البريطانيون في مصر في ايجاد جيش منظم من العدم  
 هو عمل يستحق كل مدح واطراء . ولا حاجة للقول ان رأى الخديوى  
 الشخصى في امر كهذا لا قيمة له مطلقا . ثم ان تذكارات حوادث سنة  
 ١٨٨٢ كانت لا تزال جديدة في اذهان الشعب وكل انسان خصه الله بشيء  
 من الذكاء يرى لمجرد النظر اذه من الخطر ان يسمح للخديوى بالاستمرار  
 على هذه الخطة خطة العناد والطيش بدون رادع . ولو ظل يلعب بمجنونيه  
 ويقتصر تداخله على الامور الطفيفة دون ان يعس جوهر النظام العسكري  
 لظل الصبر الذى يستعمله كبار السن مع الشبان بكل رضا مستعملا معه  
 ولئن سبب سلوكه كثيرا من المتاعب التى لا لزوم لها غير ان اقصى حدود  
 الكرم والنبيل والجود لا تجيز سلوك شاب يحرص - لمجرد اندفاعه في روج  
 المجازفة والبطر - جيشه الخاص على العصيان مهددا بذلك ان يجر على سواه  
 نتائج جهالته وطيشه

فالا نكلز يترضون بلا ريب على سلوكه نحو الضباط البريطانيين  
 الذين يحق لهم ان يفاخروا بأعمالهم والفرنسيون لا يوافقون على هذا  
 السلوك لان تحسين نظام الجيش المصري وكفاءته امر يهمهم كثيرا وذلك  
 لانه اذا كانت الهيئة العسكرية في مصر تختل وتضمحل فان ذلك يقضى

على احد الاوجه الرئيسية التى يعتمدون عليها في القول بوجوب رجاء  
 الجنود البريطانيين عن القطر المصري . ومركز سلطان تركيا يشهد من كبر



المردوم براصق پاشا





فرنسا من هذا القليل

أما الدول الأخرى الموافقة على الاحتلال البريطاني في مصر فإنها ترى في سلوك الخديوي سبباً جديداً لدوام هذا الاحتلال

وإذا انتقلنا إلى النظائر المصريين نرى أنهم لا يستطيعون الدفاع عن الخديوي في أمر كهذا وعلى الأخص لأن رياض باشا اختبر بنفسه النتائج الوخيمة التي ينتجها عصيان الجيش وانتفاضه فبهما كان ميلاً شديداً لتفضيد الخديوي في سياسة العداء للاتكاز يتقاعس عن الاشتراك في سلوك كالسلوك المار ذكره

لهذه الأسباب شعرت بأن الخديوي قد استحق العقاب وأنه من مصلحة أوروبا ومصلحة مصر نفسها أن يعاقب عقاباً صارماً . على أي لم أشعر بذلك فقط بل شعرت أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في موقف لا يصعب معه كثيراً توقيع العقاب عليه

على أنه في كل الأحوال السياسية مهما يكن مظهر الموقف سهلاً فلا شك أن هناك صعوبات جمة وأخطاراً كثيرة تحيط به . وعلى السياسي المحنك أن ينظر بكل دقة ولا يستخف بشيء من الأخطار التي تحيط بالحادث بل يقدرها حق قدرها

وقد يحدث بعض الأحيان عند سروح الفرصة للضرب أن لا يكون من الصواب تأجيل ذلك بل يجب ضرب الضربة القاضية بلا تردد وقد كانت حادثة خلع الخديوي اسماعيل وضرب الاسكندرية من هذا النوع

على انه قد يكون الواجب في بعض الاحوال الاخرى أن يقاوم  
الإنسان التجربة والاغراء الذي يستحثه للضرب بشدة عند تأتیه  
الفرصة ليضرب ففي حادثة يناير ١٨٩٤ كان يجب - كما شعرت في ذلك  
الوقت - أن تقاوم التجربة

ذلك لاني شعرت انه قد تنتج فائدة حسنة من الاعتدال والتروى  
في حين انه لو كانت الحكومة البريطانية تحاول أن تسيء استعمال مركزها  
وتذل الخديوى اذلالاً شديداً فقد تخالف بذلك مبادئها والغاية التي تسعى اليها  
وفوق ذلك كله ان الخديوى والذين حوله يقبلون وجه الحقيقة . فاذا  
أذيع في الخارج ان شاباً قليل الاختبار عوقب عقاباً صارماً على هفوة صغيرة  
ارتكبها عن عدم اصاله في الرأي فلا شك ان المواطنين الانجليز التي  
لا تبرح دائماً كثيرة السخاء قد تنحاز الى جانب الخديوى

وزد على ما تقدم ان الشدة الزائدة تكون عذراً للسياسة الخارجية  
المعادية لنا . بينما الاعتدال يقفل في وجهها سبل العمل . لهذه الاسباب  
قررت أن أطلب بإصلاح وجوب تقديم الترضية السكافية من الخديوى  
على وجه لا يكون به اذلال متجاوز الحد له

انى أبدي هذه الملاحظات لاث من أهم أغراضى في الكتابة عن  
الشؤون المصرية أن أضع امام أبناء وطنى الذين يشغلون في ادارة الامور  
الشرقية أو سياستها امثلة تبين الكيفية التي عولجت بها الحوادث التي كانت  
تقع في مصر من حين الى آخر وانى أتبرك لهم الحكم فيما اذا كانت هذه

الملاجات قد نجحت أولم تنجح

\*\*\*

والآن أعود الى سياق روايتي . ففي يوم ٢٠ يناير أرسلت البرقية الآتية الى الجنرال كتشنر

« اوافق موافقة تامة على ما فعلت ويجوز اذا رأيت انت موافقاً ان تبلغ الخديوي بانني علمت بمزيد الاسف بالكيفية التي تسلم بها عن الجيش المصري الذي لا شك في كفاءته وحسن نظامه وبأني قد أبلغت الحادث لوزارة الخارجية »

وأرسلت في نفس الوقت برقية الى اللورد روزبري اقترحت فيها نقل ماهر باشا من نظارة الحرية واني اذا رأيت معارضة شديدة في ذلك الجأ الى التهديد بان الجيش المصري يوضع بكليته تحت امره قائد جيش الاجتلال وفي يوم ٢١ يناير جاني هذا الرد الحاسم من اللورد روزبري

لقد تلقيت برقيتك رقم ٢٠ الجاري التي تبغني فيها العبارات المحقرة المبهنة التي وجهها الخديوي الى السردار والضباط البريطانيين في موقع وادي حلفا بشأن حالة الجيش المصري فعليك ان تخبر الخديوي بانني اعتبر هذا العمل أمراً خطيراً . ويظهر انه قد أصبح عادة في سموه ان يهين الضباط البريطانيين وهذا أمر لا نستطيع حكومة جلالة الملكة ان تسمح به .

واني أرى ان نقل ماهر باشا الذي هو مستشار سوء وسبب شقاق وعقبة في سبيل التعاون والاتحاد على العمل ثم اصدار أمر عسكري يثنى به على الضباط البريطانيين والجيش - هو الترضية الوحيدة التي يستطيع الخديوي تقديمها . وفي حالة رفضه اعطاء الترضية العادلة تنظر في استعمال الشدة التي يكون من ورائها وضع الجيش المصري رأساً تحت سلطة الحكومة البريطانية الفعلية وبذلك توجد ضمانة كافية لحماية ضباط البريطانيين من المعاملة السيئة ثم في الوقت نفسه أشر حوادث الاهانات



العديدة التي وقعت منه حتي يدرك الشعب هنا الحالة كما هي (١) «  
 فلما تلقيت هذا التلغراف قابلت رياض باشا ومجران باشا وأوضحت لهما  
 خطورة الحادثة وطالبت نقل ماهر باشا واصدار أمر عسكري يثني الخديوي  
 فيه على الجيش فأدرك الاثنان حماسة سلوك الخديوي غير انهما قالا انه قد  
 يكون وقع خطأ في فهم مة صوده فأجبتهما بانى لا أستطيع ان أعال النفس  
 بان حكومة جلالة المالكه تكفي باى ايضاح شفاهى وان الترضية المطلوبة  
 هي أقل ما يمكن قبوله . فأبرق النظار الى الخديوي . ولحسن الحظ لم  
 يطلعونى على جوابه لانه كان بلا ريب غير مرضى . فقرر رياض باشا عندئذ  
 السفر بنفسه لمقابلة الخديوي والاجتهاد بتدبير الامر شفاهياً معه .

وقد كانت مصر في هذه الاثناء في حالة غليان واضطراب والناس  
 يتساءلون ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا وبأية خطة تظهران على ان  
 مسانكهما كان كثير الشبه بما توقعبت فان قنصل فرنسا جاءنى محاولاً ان  
 يحصل على شروط أفضل للخديوي فأخبرته بانه لا يمكن قبول شىء أنقص  
 من الشروط التي طالبت . وكان قنصلاً روسيا وفرنسا لا يودان ان يقع خلاف  
 شديد بين الحكومة البريطانية والخديوي في أمر يكون الخديوي فيه  
 مخطئاً خطأ ظاهراً . لذلك رغبا في أن يستعملا نفوذهما في سبيل التوفيق

---

(١) وقد أجزنى اللورد روزبى في برقية خاصة رقم ٢١ يناير ان نشر الحوادث  
 التي أشار اليها يثير سخطاً عظيماً في اكثر اناضول الخديوي كان والحق يقال قد شكوا  
 شكوي تافهة بعضها سفيه ضد الضباط الانكليز . وكانت آخر شكوي من هذا النوع  
 ان ضابطاً مريضاً في نصف الليل بدون ان يحية وقد اتهم الخديوي ذلك الضابط بالسكر

وكانت النتيجة ان الخديوى اذعن لما طلب منه فوجه خطابا الى  
 لسردار نشر في الجريدة الرسمية تقض فيه كل ما كان قد قضى أسايغ  
 عديدة في قوله . فأبدى رضاه التام عن حالة الجيش قائلا « يسرنى ان  
 أهنيء الضباط من مصريين وانكليز الذين يتولون قيادته . لاني سعيد  
 لان أثبت الخدمات الجليلة التي أداها الضباط الانكليز لجيشي » وبعد  
 ذلك ببضعة أيام تقل ماهر باشا من نظارة الحربية وعين محافظا لبورسعيد  
 وحل محله في وكالة نظارة الحربية موظف رشحه الجنرال كتشير  
 وقد سميت هذه الحادثة التي سميت « حادثة الحدود » سقوط  
 وزارة رياض باشا . فان رياض وزملاءه كانوا حازين رضاء الخديوى طالما  
 هم متبعون خطة الشورى عليه بمقاومة انكليز فلم أظهروا له خطأ سلوكه في  
 حادثة الحدود زال ذلك الرضاء حالا . ففي أثناء الشهرين اللذين جاء بعده  
 هذه الحادثة ظهرت في مصر كل الاعراض التي تتقدم في الغالب الازمات  
 الوزارية . وكان يتضح كل يوم بعد آخر ان الخديوى غير متفق مع نظاره  
 ولقد كان باستطاعتي ان أطيل أجل الوزارة لو أقدمت على تعصدها غير اني  
 لم أرسبياً كافياً لاثبات عمل كهذا مع انه كان بلا ريب من العين ان يسقط  
 النظر لانهم أقروا عملاً ضائماً مدة توليتهم زمام الامور غير ان سخط الخديوى  
 عليهم لم يكن خاليا بالسلبية مما يبرره فانه كان ينظر للامر من وجهة أنهم  
 هم الذين في بادىء الامر حسنوا له اتخاذ خطة العداء نحو الانكليز ثم عند  
 ما وقعت على رأسه نتائج تلك السياسة تخلوا عنه

أما أما فلم أكن اعتقد ان عملاً واحداً صالحاً أتوه مضطرين يكفي لانه  
يجعلنى أتناشى عداءهم الطويل وكنت عارفاً كل المعرفة انى ان لم أفعل شيئاً  
فالوزارة ساقطة لا محالة ولم يكن سقوطها يسيئنى بل انى كنت أسر له  
غير انى أردت ان يبدو التغيير المنتظر للعيان كأنه نتيجة لازمة لظروفه  
الاحوال الطبيعية لا كأنه وقع بسبب عمل أتيت به

فلما جاء يوم ١٤ ابريل استدعانى الخديوى وأخبرنى ان النظار استقالوا (١)  
ومحافظة على وعده للحكومة البريطانية استشارنى بشأن من يجب ان  
يخلف رياض باشا فى الرئاسة . فأشرت عليه بتعيين نوبار باشا . وصادفت  
مشورتي قبولا ثم ألححت بوجوب دخول مصطفى باشا فهمى و ابراهيم  
باشا فؤاد - اللذين عزلا بفاطمة متناهية سنة ١٨٩٣ - فى الوزارة الجديدة  
ثم من وجهة أخرى ذكرت له انى لا أعارض فى دخول فخرى باشا فى  
الوقت نفسه فقبل الخديوى هذه الاقتراحات كلها بعد بعض التردد

ان فشل « تجربة رياض باشا » لقننى درساً هو ان لا فائدة من  
محاولة قيادة الرأى العام الاسلامى فى مصر بواسطة رجل مثل رياض باشا  
على ان التجربة كانت فى محلها فلو انها نجحت لكانت الحالة السياسية تغيرت  
تغيراً حسناً الا انها لسوء الحظ فشلت فشلاً تاماً

---

(١) ان هناك اسباباً وخجعة تدعو الى الاعتقاد بان آراء رياض باشا بشأن الخطة  
التي يجب ان تتبع نحو الانكليز تغيرت تغيراً ينافى بما بعد فاته فى عام ١٩٠٤ التي  
خطاباً امتدح فيه التقدم الذي نالته مصر تحت الحكم البريطانى



ولو جربت مرة ثانية تكون نتيجةها فشلاً ثانياً بلا ريب فإن من الواضح أن المسلم الغير المتخلاق بأخلاق الأوروبيين لا يقوى على حكم مصر في هذه الأيام لذلك سيكون المستقبل الوزاري للمصريين المترين تربية أوروبية

أما تاريخ وزارة نوبار باشا التي دامت ١٨ شهراً فلا تستغرق روايته بضعة أسطر فانه كن رجلاً محنكاً مدرباً على أساليب الحكم لا يجهل خطأ سير الخديوي فاشتهر علناً بأنه تولى منصبه لأجل التوفيق وقد كملت مساعيه في سبيل التوفيق بين الموظفين البريطانيين والمصريين بالنجاح . وقد تمت اصلاحات عديدة مفيدة في زمن رئاسته أهمها تجديد نظام نظارة الداخلية .

وفي ربيع ١٨٩٥ أصيب نوبار باشا بمرض مؤلم أحدث كسراً في أسفل رجله فاضطره ذلك الى اطالة أجل غيابه عن مصر وعاد في شهر نوفمبر مريضاً منحنط القوى الصحية ولما كان عمله قد تم أظهر رغبة طبيعية في اعتزال الاعمال العمومية (١) واني أعتقد أن نوبار باشا استحق شكر البلاد التي استوطنتها على الاعمال التي أتاها في مدة الثمانية عشر شهراً المذكورة الى درجة تفوق كثيراً مدة توظيفه الطويلة السابقة

وقد جاءت استقالته نوبار باشا - من بعض الوجوه - في ساعة مناسبة جداً فإن الخديوي كان زار الأستانة في صيف ١٨٩٥ وعاد ساخطاً من

(١) توفي نوبار باشا في باريس في ١٤ يناير سنة ١٨٩٩

معاملة السلطان له . ومع قلة خبرته فإنه استطاع ان يدرك ان لا فائدة  
ترجى من وراء المحرضين الاوروبيين وأشهرهم في ذلك الوقت رجل اسمه  
دلو نكل وهذا الرجل كان قد وعد مقسما على ان أيام الاحتلال البريطاني  
في مصر معدودة . وعدا هذا فان المسألة الارمنية كانت في دور المناقشة  
بين الدول وكان مسلك الدول وعلى الاخص انكلترا نحو السلطان خير  
نذير لتبوعه .

فاذا نظرنا الى هذه الامور كلها قد لا ندهش كثيرا من ان الخديوي  
اتبع خطة بالنسبة الى الماضي خطة وداد وصداقة وقبل ندون أدنى معارضة  
أو تلميح ان يعين مصطفى باشا فهمى المشهور بتشييعه لانكلترا خلفا لنوبار باشا  
يقول شكسبير ان الاختيار جوهرة ثمينة غير انها غالبا تشرى بشمن  
كبير . فالخديوي دفع ثمنها غالبا بما يقدره من السمعة والهيبة والتفوذ حتى  
اكتسب الاختيار الذى اكتسبه في الثلاث سنوات التى تلت جلوسه .  
ومع ذلك فقد كان الاختيار خليل الفائدة له فتعلم ان لا فائدة من مقاومة  
السياسة البريطانية في مصر جهاراً .



وجدت نقطتان فاضلتان عليهما مدار الشؤون في التاريخ السياسى  
للملاقة بريطانيا العظمى بمصر منذ الاحتلال في ١٨٨٢ حتى الآن الاولى  
منهما بدت في سنة ١٨٨٧ عندما رفض السلطان - لحسن حفظ المصالح  
البريطانية والمصرية معا - ان يقبل تعديل « معاهدة ولف » فأراحنا من

كل المتاعب والارتباكات التي كان لا بد من وقوعها بسبب الجلاء من البلاد قبل الاوان .

والثانية كانت سنة ١٨٩٤ . فانه وقع بعد الحوادث المذكورة في هذا الكتاب اختلافات عديدة مع عباس الثاني غير ان الموقعة الكبرى في سنبل السيادة البريطانية جرت وانتصرنا فيها في الهند الذي كان اللورد روزري متولياً فيه أعمال وزارة الخارجية . والفصل في انتصارنا عائد اليه لاني لولا تعصيده ليكنت بلا حول ولا قوة .

ولا أستطيع أن أقوم الرغبة التي تستحثني لنشر الخطابين التاليين اللذين تبادلناهما عند ما ترك اللورد روزري وزارة الخارجية وهذا ما كتبه الي يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٤ :

عزيزي كرومر : لقد جاءت الساعة الحزينة التي اضطر ان اودعك فيها . لقد انجزنا معاً أوقاتاً شديدة الغواصف وقد تحققت منذ زمن انك رجل تطيب رفقته في مطاردة البحر واقتناصه .

أما أنا فساأشترك بعد الآن في هذه الرياضة من شجرة أو هودج بعيد وقد يجوز أن أفيد فيما بعد .

انت تعلم كم أتمنى لك من الخير وتستطيع أن تدرك كم هو صعب علي أن أقطع الروابط التي كانت تجمعنا  
الحلض روزري

وفي الوقت نفسه أي يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٤ حال سماعي بارتقاء

اللورد روزري الي رئاسة الوزارة أرسلت اليه الخطابين الآتيين

عزيزي اللورد روزري : على فرض ان ماقله روتر صحيحاً لا أعلم ما اذا كنت أهنيك أم لا . انه انك قد لا تعتبر الموقف موقف تهته على ان الشعور الذي عندي



على كل حال هو شعور انانية ومخبة ذات لانه من أعظم أسباب أسفى انى سأحرم بعد الآن من حظ الخدمة تحت أوامرك رأساً . وانى لن أنسى التعضيد الذى كنت تقدمه لى فى الامور الرسمية ولا اللطف والثقة الذين كنت تظهرهما نحوى فى علاقتنا الغير الرسمية وانى آتمنى انك رغماً عن مشاغلك الجديدة - التى لا شك انها كثيرة وثقيلة - تجد وقتاً من حين الى آخر لان تراقب « العراق مع عباس »

المخلص كرومر

## الفصل الخامس

### أساليب عباس الثانى

علاقانى مع توفيق باشا - جشع عباس الثانى فى سبيل الثروة - انسه وبشاشته - ادارة الاوقاف - المحكمة الشرعية - قاضى مصر - حادثة البرنس احمد سيف الدين - الدسائس مع الاستانة - حماية رجال تركيا الفتاة - ليون فهمى - ضبط مكاتبات - حادثة عثمان باشا بدرخان - انتقاض اورطة سودانية - الخائفة

والآن اذكر بعض الشىء عن العلاقات التى كانت بين عباس الثانى وبينى بعد الحوادث المار ذكرها

وانى أحفظ بوجه عام أجمل ذكرى لصلاتى مع أبيه فى مدة التسع السنوات الاولى من تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر ومع انه قد لا يكون بالامكان أن يقال ان توفيق باشا كان صاحب مزايا قوية أو مقدرة فائقة الا انه كان جازا صفات طيبة نقية وفيها حقها من الوصف فى كتابى السابق « مصر الحديثة »

ان توفيق باشا لم يزر اوروبا فى حياته غير انه كان يعرف مصر معرفة

جيدة ويعرف طباع المصريين وإخلاصهم حق المعرفة . وكانت كل آرائه وأفكاره عن شؤون الإدارة الداخلية جدية بالاعتبار وكان اهتمامه بالمسائل السياسية والإدارية اهتماما صادقا . ولا أتذكر حادثة واحدة وقع فيها بيننا أقل خلاف في المناقشة بهذه الشؤون . واني على ثقة تامة . بأن تداخلي في الأمور على عهده لم يكن مرة واحدة مسببا عن محاولته إتيان عمل استبدادي أو غير عادل اما طمعا بالكسب أو انتقاما من أفراد حل بهم سخطه وقد كان أوفيق باشا كثير الاعتناء في إدارة شؤونه الخصوصية وكان سلوكه في علاقاته الشخصية مع أفراد شعبه سلوكا لا غبار عليه ولا أثريب أما علاقاتي مع عباس الثاني فقد كانت بلا ريب تختلف عن ذلك . اختلافًا تاما فإنه عند ارتقائه إلى كرسي الخديوية كان صغيرا في السن فلم يكن قد اكتسب شيئا من الاختيار السياسي أو الإداري . وقد عاش أكثر أيامه في أوروبا لذلك خلا ذهنه من معرفة الشؤون المحلية . ولم از منه مطلقا أي اهتمام صحيح بالمسائل الكبيرة المتعلقة بشؤون الإدارة الداخلية غير أنه كان كثير التداخل في اختيار الموظفين وكان اختياره دائما اتباعا لغايته الشخصية ومنفعته الخاصة

وبعكس ما كان يجري في أيام أييه الذي لم يكن يظهر لذكوره أقل احترام بنوى فإن كل الاختلافات التي وقعت بيننا كانت تقريبا على الدوام ناتجة عن مسائل شخصية

فإن غاية الخديوي في هذه الحياة كانت على ما يظهر بذل الجهد لجمع

المال والأثرَاء بأية طريقة استطاعها . وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث  
أن يبددها وأوقع نفسه في ارتباك مالى شديد .

وكان دائما كثير الطمع في بعض الخدائق والأراضي المجاورة لا ملاكه  
ولما كان شديد المحافظة على المعاملات القانونية « الصورية » متبعا في ذلك  
للسوابق التي رسمها جده اسماعيل الذي كان يحل ذكره كثيرا لذلك لم  
يكن من السهل في كثير من الأحوال منع ارتكاب المظالم باسم القانون

\*\*\*

وقيل ان اذابح الحديث أرى ان أذكر كلمة عن بعض قصص البلاهة  
التي كانت تنشر من حين إلى آخر في الصحف الإنكليزية عن حوادث  
كانوا يزعمون وقوعها أثناء مناقشات المدينة مع الخديوي

فأقول ان جميع تلك القصص كانت ملفقة لا أصل لها فان عباس  
الثاني كان دائما حسن المعاشرة يعاملني بكل أئس وأدب

كذلك انا لم أقصر مطلقا في اظهار الاحترام الخارجى الذى كانت  
تقتضيه حقوق من كرهه السامى

لقد قال اللورد كننج أثناء ثورة الهند انه ليس هناك خطأ أعظم  
من أن يخلط الإنسان بين الجور والقوة وهكذا يقال في التصرف مع  
الشرقيين أصحاب المراتب الكبيرة الذين يكونون غالبا كثيرى التأدب  
والجمالة فمن الخطأ العظيم الخلط بين الحزم والإكيد وبين الخشونة والعنف .  
فكان من السهل جدا في التصرف مع عباس المحافظة على كل قواعد



الآداب لانه لم يكن فقط ذكيا بل كان صاحب مزاج لطيف وروح  
 بشاشة حقيقة كان يؤثر في كثير آءه وهنا أذكر مثالا من هذا القبيل  
 حدث مرة ان الخديوى خاف خوفا عظيما من وجود عدد غفير من  
 العمال الايطاليين في مصر وكان هؤلاء قد أحضروا للعمل في خزان  
 اصوان وكان هناك اعتقاد كبير ان كثيرين منهم من القوضويين فجاء  
 من ايطاليا باثنين من الضباط الذين يطلق عليهم لقب ضباط «بوليس سرى»  
 مع اتهما كائنا مبروفين لدى كل تريل في مصر فلابزما الخديوى ملازمة  
 دائمة فلما اجتمعت بسموه مرة قلت له في سياق الحديث انى لا أرى  
 موجبا لان يترجع ويخاف كثيرا لانه اذا كان القوضويون يقتلون أحدا  
 فيرجح كثيرا انهم يقتلونى مثله فسر الخديوى من هذا القول وأدرك  
 وجه المزاح في الامر وقال مبتسما مسرورا : نعم هذا صحيح



وهنا انتقل الى الكلام عن ادارة الاوقاف والمحاكم الشرعية وعلاقة  
 الخديوى بهما فان نوع نظامهما الغريب الذى هو جتعا وطنى محض يسهل  
 للخديوى الفرض والوسائل لانماء ثروته الخصوصية  
 ان ادارة الاوقاف العمومية تشمل التصرف في كل الشؤون المتعلقة  
 بالمعيات الدينية والخيرية وباملاك القصر والعاجزين عن ادارة شؤوونهم  
 وبالامور الوراثية وتبلغ ايرادات الاوقاف مبلغا وافرا وقد مضى عهد  
 طويل وهى تدار ادارة محتلة وفي السنين الاخيرة ازداد سوء التصرف

فيها زيادة عجيبة لان الخديوى استقل استقلالاً تاماً بإدارتها  
 - اما انا فقد كنت أعلم بما يجرى من سوء التصرف والساوىء غير انى  
 رأيت الاوفق تأجيل اتخاذ الطرق الفعالة لاصلاحها . والذي دعاني الى  
 ذلك سببان الاول انى رأيت الاوفق ان أترك الاستياء الاسلامى من  
 هذه الامور يثمر وينضج حتى يؤدى بهم الى طلب الاصلاح القبل قبل  
 أن اضع يدي فى نظام له فى نظر المصريين صفة شبه دينية . والثانى هو انى  
 رغبت بالنظر لالحاح المصريين بطلب الاستقلال فى ان اجرب بصبر طويل  
 لارى الى أية درجة يستطيع المصريون بدون مساعدة أوروبية ان يصلحوا  
 مرفقا وطنيا كثير الاهمية مثل ديوان الاوقاف . على انى تمكنت ان ادخل  
 بعض النظام فى حسابات الديوان والذي جزأنى على ذلك هو الاعتقاد انه  
 لن يستطيع أشد الناس تطرفا ان يقنع الشعب المصرى انى أقصد الاعتداء  
 على الاسلام أو التداخل فى شؤون دينية اذا حاولت أمراً كهذا . ولم اتعد  
 هذا الحد فى الاصلاح بل ترك كل ذلك حتى جاء اللورد كتشير فاهتم  
 بالامر وكفى يد الخديوى عن المداخلة ووضع ادارة شؤون الاوقاف على  
 قواعد أكثر تحسينا وصلاحا . وانى اعتبر هذا الامر من انفع الاصلاحات  
 التى ادخلت فى مصر واكثرها فائدة

أما المحكمة الشرعية فهى تنظر فى شؤون المسلمين الشخصية مثل  
 الطلاق والوراثية وغير ذلك وهذه الامور كما لا يخفى تسير كلها على مقتضى  
 الشريعة لاسلامية الغراء التى لنسوء حظ المسلمين لا يجوز التغير فيها وان

هذا الأمر هو الذي - مثل تعدد الزوجات والرق - قد أخر التقدم والرق  
في البلاد الإسلامية

أما القاضي الأكبر في هذه المحاكم فقد كان إلى عهد قريب تركيا  
يتمين من الاستانة وقد كان يتولى هذا المنصب في العهد الأخير من  
وجودي في مصر رجلاً هو مثال حقيق للحزب التركي القديم وعقبة  
كثيرة في سبيل الإصلاح القضائي فإنه كان ثابت العقيدة من أن النظام  
الذي يعرفه ويسير عليه هو غاية في الكمال ويعارض كل خطوة في سبيل  
الإصلاح معارضة شديدة . على أنه كان أميناً صادقاً وعلى ما اعتقد نزيهاً  
لا تغريه الرشوة ثم أنه كان مستقلاً في أفكاره حراً في أعماله وتصرفاته  
لا يقبل أن يكون آلة للخديوى يستعملها في سبيل جمع المال

وقد حاولت مراراً أن أقنعه بإمكان إصلاح النظام القضائي الذي كان  
يسير عليه بدون أن يكون في ذلك أقل خرقاً أو مخالفة للشريعة الإسلامية  
الغراء وكنت أقول له إن القضاة المسيحيين في الهند يتصرفون في الأمور  
الإسلامية بتقتضي الشريعة الإسلامية على صورة تحوز الرضاء التام من  
المسلمين المتدينين فلا بأس ولا ضرر من تعيين القضاة المسلمين الذين تلقوا  
عروساً قانونية راقية في المحاكم الشرعية بدلاً من الاقتصار على طبقة «المعممين»  
فلم تكن تلك الأقوال تقنعه أو ترعزع اعتقاده . على أنه مع كل ذلك لم يكن  
يحتج عن المساعدة في سبيل إجراء العدالة دائماً ما دام ليس في ذلك ما يخالف  
شعوره الإسلامي وضميره . مثال ذلك أنه كثيراً ما كان يعض المسيحيين



الوطنيين يعتنقون الاسلام للتخلص من نسايمهم والاقتران بسواهن  
 فالشريعة الاسلامية في مثل هذه الظروف تجيز للزوج اخذ اولاده من  
 زوجته المسيحية وفي هذا من الظلم ما فيه فلما خاطبت القاضي في هذه الامور  
 اجابني انه لو طلب منه الحكم في ذلك وهو في كرسي القضاء لما استطاع الا  
 ان يحكم بمقتضى الشريعة غير انه لا يتردد في ان يخبر الأزواج انه لا يشعر  
 أقل شعور حسن بنحوهم وانه يحقر كل انسان يعتنق الاسلام لاسباب  
 شخصية وقال لي اني اذا كنت أستطيع ان أصرف الامر على الصورة التي  
 أراها عادلة باستعمال الضغط أو الطرق الغير الشرعية بدون ان يطلب منه  
 الاشتراك في ذلك فهو لا يعترض مطلقا ولا يحرك ساكنا . فكنت اعتبر  
 هذه المزايا الحسنة خيرا مكافئا عن معارضته الشديدة في الاصلاحات القضائية  
 على انه لسوء الحظ لم يمض زمن طويل على تربي مصر حتى سعى  
 القائلون بالاصلاحات القضائية هناك مدفوعين باستيائهم من عدم مقلدتهم  
 على تنفيذ الاصلاحات التي كانوا يرونها واجبة ضرورة للتخلص من هذا  
 القاضي المعارض فوجدوا من الخديوي خير نصير على ذلك ولئن كانت  
 الاسباب التي عنده تختلف كثيرا عن نوع اسبابهم فتجسوا في مساعيهم  
 وعزل القاضي المذكور وعين خلفه من الاستانة كالمتاد .

أما نتيجة ذلك فكانت ان المصلحين الذين على ما اعتقد أدركوا  
 خطأهم - رأوا ما خيب آمالهم فان الاصلاحات الحقيقية في المحاكم الشرعية  
 لم يسهل تنفيذها في حين ان العدالة ساء حالها لان القاضي الجديد أصبح



لورد كاتسبر





آله في يد الخديوى يحركها كيف شاء

ويتضح مما تقدم أن الخديوى باستقلاله بإدارة الأوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام وجد أمامه كل السهولة اللازمة لتنفيذ ما ربه في جمع المال واغتناء نفسه

وكانت المساوىء التى حصلت والتي لا شك عندى أنه لم يبلغ منها مسمع السلطة البريطانية إلا النزر اليسير - عديدة لا تحصى ولا حاجة بى لأن أطيل الكلام عنها خصوصاً وإن كثيراً منها قد غاب عن ذاكرتى والدقة فى رواية أمور كهذه واجبة - غير أنى سأذكر النقاط الرئيسية فى واحدة منها وهى مثال كثير من نوعها

حاول عضو من أعضاء العائلة الخديوية اسمه سيف الدين بك أن يقتل نظيره الرئيس أحمد فؤاد باشا فحكم المعتدى أمام محكمة الجنايات وعوقب بالسجن على أنه ظهر بعد ذلك أن فى عقله دخلاً فأرسل بموافقة الخديوى الى ملجأ خاص فى انكسرا ولما كان هذا الرجل صاحب ثروة وافرة يبلغ دخله السنوى من أملاكه على ما أتذكر ٤٠ ألف جنيه ألحقت بوجوب تعيين ناظر مصرى لإدارة أملاكه فعين الرجل الذى سميته وهو وإن لم يكن ذا مقدرة ممتازة إلا أنه كان - باعتقاد الجميع - أميناً جنداً ومستقيماً - فبعد أن تركت مصر عزل هذا الناظر وتولى الخديوى بنفسه إدارة تلك الأملاك ولا ريب أنه استولى على مبالغ طائلة من المال المجموع فوق دخل الدائرة كل سنة لذلك لم أدهش مطلقاً عندما قرأت فى جريدة

« الايجبشن غازيت » الخبر الآتى منقولاً عن جريدة عربية :

« لقد اتضح من فحص حسابات دائرة البرنس احمد سيف الدين ان مبالغ طائلة من المال سيء التصرف بها أو نقلت الى جهات أخرى ومن المعلوم ان الخديوى هو الناظر على هذه الدائرة »

\*  
\* \*

وقد كان هناك سبب آخر دعا الى كثير من النزاع مع عباس الثانى ذلك انه أصبح آله في يد السلطان عبد الحميد فكثرت الدسائس مع الاستانة وكان ذلك على الاخص اثناء الحادثة المعروفة بحادثة «شبه جزيرة سيناء» عند ما حاول السلطان محاولة أكيدة ان يجعل الحدود التركية على خط يمتد من العريش على شاطئ البحر الابيض المتوسط شمالاً الى السويس (١)

ان على حزب تركيا الفتاة دينا كبيراً من الشكر لانكثرا - وهودين لم يحاولوا وفاءه مطلقاً - وذلك نظير الحماية التى قدمتها الحكومة البريطانية

---

(١) قد يحسن في الظروف الحاضرة ان أقول انى خوطبت فى ذلك الوقت فى أمر انشاء سكة خديدية بين سوزيا وبورسعيد ولا أعلم من أين كان رأس مال ذلك العمل ولا من هم أصحاب ذلك المشروع . على انى لا أعتقد أن الفكرة نشأت فى برلين أو الاستانة . فان الوكيل الذى خاطبني كان رجلاً بلجيكياً من أعز أصدقائي ومن أشد الناس تعصيداً للاحتلال البريطانى على انى لم أشجع المشروع كثيراً وذكرت له فى سياق الحديث انه اذا اتى خط كهذا فى أى زمن من الأزمان فيجب ان يكون على بعد لا يزيد عن مئة متر من شاطئ البحر ليكون دائماً تحت نار مدافع الاسطول . ثم لم أسمع شيئاً بعد ذلك عن هذا المشروع

لكثيرين من أعضائه الذين لجأوا الى مصر ولو نظرنا الى الامر من وجهة شرعية محضة نرى انه قد كان للسلطان كل الحق في طلبه ان يسلم اليه العثمانيون الذين أثاروا سخطه غير انه لم يكن هناك أقل وجه للبحث في انه ما دام للحكومة البريطانية التفوذ في مصر فلا يجوز مطلقا تسليم المجرمين السياسيين للقضاء الذي ينتظرهم في الاستانة . على ان الحكومة العثمانية كانت غالبا تدعى ان الشخص المطلوب لم يكن مجرما سياسيا بل هو متهم بارتكاب جريمة أخرى ففي تلك الاحوال كان جوابنا دائما اننا لا نود ان نحصى المجرمين من العقاب وانه اذا أرسلت الاوراق التي تثبت ادايتهم فانهم يحاكمون حالا امام محكمة الجنايات المصرية ولا حاجة للقول بان المسائل التي من هذا النوع كانت تنتهى على هذه الصورة ويمضى الوقت دون ان ترد تلك الادلة

وسأذكر بعض الامثلة التي تبين كم كان الخديوي منغمسا في دسائس من هذا النوع

كان في الاستانة رجل اسمه ليون يشتغل بالجاسوسية فسخط عليه السلطان وأصبحت حياته في خطر فقر الى مصر وكان السلطان شديد الرغبة في ان يعود هذا الرجل الى الاستانة فانهت المساعي ان الرجل اقنع بان يذهب الى السراي الخديوية في الاسكندرية فالتقى في طريقه بصديق طلب منه ان يبلغني تفاصيل الحادثة اذا مضت بضع ساعات ولم يعد . فانتظر صديقه حتى انتهى الاجل المضروب ثم أرسل الى تلغرافا

يخبرني بالامر وقد كنت يومئذ بالقاهرة  
أما أنا فلما تلقيت التلغراف أرسلت ضابطا بريطانيا ذا كفاءة كان  
في خدمة البوليس المصرى وأمرته بأن يقابل الخديوى ويبحث عن حقيقة  
المسألة . فأنكر الخديوى كل الإنكار معرفته بمحل وجود ليون فهمى  
وكذلك أنكر أن الرجل استدعى للسراى . ولما قايلت الخديوى بنفسى  
ادعى ذلك الإنكار مشمزا ومستنكرا اتهامه بأمر كهذا

على أنه ظهر فيما بعد أن ليون فهمى أخذ حال وصوله الى السراى  
بدون أن يقابل الخديوى الى يخت سموه الذى كان على أهبة السفر الى  
الاستانة ثم انه بعد مقابلة الخديوى للضابط الانكليزى المرسل من قبل  
أعيد الى البر . فالخديوى عند ما أقسم لى بشرفه ان ليون لم يكن فى السراى  
كان صادقا غير انه نسى ان يقول ان ليون فهمى كان فى تلك الساعة معتقلا  
فى منزل فى تلك الجهة

وقد كانت نتيجة الاهتمام بأمر ليون فهمى انه لم يرسل الى الاستانة  
بل اختطف وأرسل تحت الحفظ الى بورسعيد حيث وضع على ظهر  
باخرة كانت على أهبة السفر الى مرشيليا . على انه عاد بعد حين الى مصر  
وأذاع تفاصيل ما جرى له . واني أعتقد ان كل ما قاله صحيحا . أما الصحافة  
المصرية اوزية كانت او عربية - فانها تناولت قصته وصاحت بعمل وضوتها  
مستنكرة التهم الفظيمة الكاذبة التي وجهت لشخص الامير . أما أنا فلم أر  
وجها لتكذيبها واهداثا للصواب فان ليون فهمى نفسه لم يكن يستحق



كثيراً من الانعطاف وكنت اعتبر ان ما جرى من انقاذة من محالب  
السلطان يكفي للمحافظة على شرف المبادئ البريطانية لذلك لزمته  
الصمت التام

وهذا مثال آخر :-

جاءني رئيس بوليس مصر القاهرة في احد الايام واخبرني انه يوجد  
في احد المنازل خزانة داخلها اوراق كثيرة تشي بعدد كبير من رجال تركيا  
الفتاة وانه قد اقيمت دعوى مدنية - يظن ان الخديوى حرص عليها -  
ضد صاحب المنزل الذي وقع في اشد الارتباك والقصد من تلك الدعوى  
ضبط تلك الاوراق والرسائل وان رجال تركيا الفتاة اصبحوا في خوف  
وقلق لا مزيد عليهما وان هناك ما يدعو الى الاعتقاد انه قد يحصل اعتداء  
على حياة الخديوى لو سمح بوصول تلك الاوراق الى يد السلطان وانه  
اذا كان لا بد من عمل شيء فيجب ان يكون ذلك حالا لان اختتام المحكمة  
على ابهة الوضع على قفل الخزانة التي بها تلك الاوراق ولا سبيل الى ازاله  
الاختتام التي تضعها محكمة قانونية . فلكي اتجنب الاضرار الى هذا الامر  
صرخت له بالذهاب الى المنزل وفتح الخزانة واخضار كل ما فيها الى دار  
الوكالة البريطانية ولما فعل ذلك واصبحت تلك الاوراق بيدي امرت باحراقها  
وهناك حادث ثالث يستحق الذكر يتعلق بعثمان بدرخان باشا وهو  
كبير عائلة كردية كان من « ياوران السلطان الخجويين » ثم عليه مولاه  
لوقوع الشبهة في أمياله الحرة فتمكن قبل القبض عليه من الفرار الى مصر

فلما جاءني قابله وأخبرته بأنه اذا تجنب الدسائس فاني أتولى حمايته  
فوعده بذلك وبر بوعده

أما السلطان فانه صادر كل أملاكه وجرده من رتبته وطلب اعادته  
الى الاستانة وبذل الخديوى جهده فى اقناع عثمان باشا بالذهاب الى الاستانة  
فجاء الباشا الى الوكالة البريطانية مستشيراً فقبل له ان الافضل أن يبق  
فى مصر

على انه بعد ذلك أروه خطاباً زعموا انه جاء لاحد رجال الخديوى  
من سكرتير السلطان الخاص قال فيه ان جلالتة وجد انه اخطأ وانه آسف  
أشد الاسف على ماجرى ويود لو عاد عثمان باشا الى الاستانة ليرجعه الى  
منصبه ويشمله برضاه ويرد له كل أملاكه وانه سيعطي له عدا هذا تعويضاً  
كافياً عن الخسائر التى تكبدها

أما عثمان باشا فبقى متردداً فلما رأى الخديوى منه ذلك عرض عليه  
دليلاً على صداقته ولاعتقاده انه قد يكون فى اول الامر محتاجاً للمال سلفة  
موقته من ماله الخاص (وأظن المبلغ كان ٥٠٠ جنيه) ايستعين به على  
احتياجاته . فاغتر عثمان باشا وأيقن ان الامر صحيح ورضي ان يسافر الى  
الاستانة . فأعطاه عباس الثانى تحويلاً على البنك العثمانى وجملة تحارير  
أوصى بها فيه وغير ذلك وسافر بدون أن يفاوض الوكالة البريطانية مرة  
ثانية سوى انه ارسل يعرب عن شكره عن لسان أحد أصدقائه

وما كادت الباخرة تغل الى المرفأ فى الاستانة حتى صعد الجند اليها

وأحاطوا به وزجوه في ظلمات السجن ثم أرسل بعد ذلك الى داخلية طرابلس . ولما أطلق سراحه بعد زمن طويل ( قبل سقوط عبد الحميد ) وسمح له بالعودة الى الاستانة رأى نفسه في عسر مالى فتذكر تحويل الخديوى وذهب للبنك معللاً النفس بقبض قيمته فأخذ التحويل منه وعرض على مدير البنك الذى أعاده الية وكتب اليه ما يأتى :- « سند مانى بأمر سمو الخديوى بتاريخ . . . . » وكان ذلك التاريخ اليوم التالى لسفر عثمان من الاسكندرية وقد رأى المستربويل سكرتيرى الشرقى هذا التحويل الملنى بعينه

وهنا جادت آخر من نوع يختلف عما تقدم على انه يبين بجلاء الصعوبات العظيمة التى كانت تنشأ من التصرف مع عباس الثانى وهذا يبين ان الحادث الذى سبق ذكره فى هذا الكتاب لم يشفه من مرض الرغبة فى ايقاع الخلل فى نظام الجيش :-

عند ما شبت حرب جنوب إفريقيا عاد كثيرون من أفضل الضباط البريطانيين الذين كانوا يقودون الاورط السودانية الى فرقهم الاصلية فى الجيش البريطانى

ونظراً لبعض الظروف التى لاحاجة بي الى ذكرها والتى يجوز كثيراً ان يقال انها لم تكن لتقع لو لم يضطرو هؤلاء الضباط الخبيرون الى السفر . حصل بعض الاستياء فى الجيش وجاهرت اورطة من الاورط السودانية بالمصيان وقد كثرت الاشاعة ان الخديوى كان قد تفوه بأقوال جعلت

الجنود الثائرين يعتقدون انه راض عنهم عاطف عليهم . على ان الثورة  
 أخذت بدون اراقة دماء وحوكم عدد من الزعماء امام المجالس العسكرية  
 وحكم عليهم بالسجن مداداً مختلفة ارسلو ليقضوها في مصر .  
 ولما حدثت الخديوي بشأن هذه المسألة رأيت من الحكمة ان  
 اتجاهل ما كان يقال عن اشتراكه في الثورة . وذلك أمر لا ريب ان لا  
 سبيل الى اثباته . لذلك اقتصر في حديثي على وصف الحادثة والخيانة  
 العظيمة التي أبداهها بعض جنوده نحو شخص سموه واقترحت عليه ان  
 يرى المحكوم عليهم ويخاطبهم بكلمات اخترتها لذلك وعربتها له فوجد  
 الخديوي نفسه في موقف حرج ومازق لا يدري كيف يخرج منه . لان  
 قبوله طلبي او رفضه كلاهما أمر لا يرغبه فانه اذا رفض يعرض نفسه للشبهة  
 في انه حرض على الثورة في جيشه كما فعل ابوه من قبله واذا قبل يتضح  
 للثائرين ان لا أمل لهم بمساعدة فعلية منه وبذلك يفقد كثيراً من احترامه  
 وتفوذه في الجيش . على انه . كما كنت انتظر . اختار الامر الاخير .



والآن فقد قلت ما به الكفاية لثبت انه اذا نظر الى اخلاق عباس  
 الثاني وسـلوكه يتضح انه يستحيل أن يكون بينه وبين نائب الحكومة  
 البريطانية في مصر علاقات وداد صادقة وأزيد على ما تقدم انه أثناء كل  
 هذه الصعوبات لم يكن عندي اقل عداء شخصي نحو عباس الثاني . وقد  
 روى التاريخ أعمال كثيرين من الحكام الشرقيين وربما كان بعض الغربيين





المرموم نوبار باشا



الذين كانوا غير لاثقين للحكم مثل الخديوى السابق أو بالحري أقل لياقة منه غير انى شعرت بأنه لو ترك فى السير فى طريقه بدون معارضة فعمل المدنية الذى تعهدت بريطانيا العظمى به يقوض شيئاً فشيئاً وأن الفساد على أنواع عديدة يسود فى البلاد وان هناك فوق ذلك خطراً فى ان مصر تنهقر الى حالتها القديمة من التعاسة . وقد صدق « بندار » بقوله :

انه سهل جداً على رجل ضعيف ان يهزم مدينة ويقوض أركانها غير ان اعادةها وتثبيتها على قواعدها أمر شاق يقتضى جهاداً عظيماً ما لم يهد الله الحاكم ويعينه .

انتهى



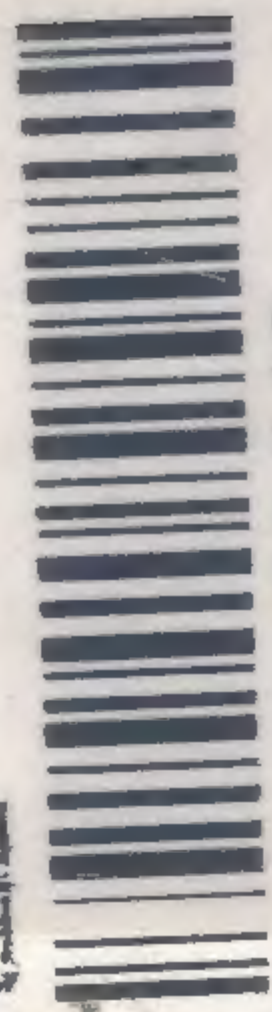






B  
030  
92  
کر

Bibliotheca Alexandrina



0432440